نشرة إلكترونية / داخلية

الرسالة النقابية
la lettre Syndicale

المنظمة الديمقراطية للشغل
Organisation Démocratique du Travail

نشرة إلكترونية تواصلية تصدرها شعبة الإعلام والتواصل للمنظمة الديمقراطية للشغل – العدد 1 : دجنبر 2008

N° 1

أول الكلام

"الرسالة النقابية" هي رسالة لكل من يشاركنا هم الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة وعموم الكادحين من أجل تحسين ظروف عيشهم، وبذا نكون قد شرعنا في تعميق الحوار مع الآخر. فمن البديهي إذن أن نفتخر بهذه النشرة التواصلية لأنها دليل على إصرارنا على التواصل وتعميق الحوار وتبادل التجارب. إنها نافذة نفتحها على محيطنا العام نعرفه عن نضالتنا ومواقفنا وقراءتنا النقابية لمختلف القضايا المطروحة على الحركة النقابية وطنيا ودوليا.

لم يكن من العبث أن تخصص المنظمة الديمقراطية للشغل حيزا مهما في مشروعها الكفاحي للتواصل ونشر المعلومة، وذلك في إطار البحث عن أساليب جديدة ومنهجية ترتقي بالاعلام النقابي وخطابه وادواته ووسائله من أجل خدمة الطبقة العاملة المغربية وحركتها النقابية

إننا جد واعون بضرورة تطوير آليات الاعلام النقابي بهدف التوصل الى تشخيص التحديات التي تواجهه الحركة النقابية وابراز الاشكاليات التي تعترض العمل بغية بلورة استراتيجية لمواجهة هذه التحديات .

المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية
تنفذ إضرابا إنذاريا
بالمكتب الوطني للسكك الحديدية
الأربعاء 28 أكتوبر 2008

تعبيرا منها عن رفضها للإجهاز على التعليم العمومي ومطالبة برد الاعتبار للمدرسة العمومية والمدرس
الشغيلة التعليمية تتوقف إضطراريا عن العمل
يوم الخميس 29 أكتوبر 2008

إضرابات شغيلة الجماعات المحلية
الخميس والجمعة 20 و21 نونبر 2008
الخميس والجمعة 4 و5 دجنبر 2008

السمارة

تأسيس جبهة محلية لمواجهة الاختلالات والتجاوزات التي يعرفها قطاع التعليم

خلصت توصيات المشاركون في الندوة المحلية التي نظمتها المنظمة الديمقراطية للتعليم بالسمارة مؤخرا، إلى ضرورة تأسيس جبهة محلية تظم جميع التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية بالإقليم لمواجهة الاختلالات والتجاوزات التي يعرفها قطاع التربية والتكوين بالسمارة. وطالبت توصيات المشاركون في الندوة المحلية للتعليم، المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للمدرس تحت شعار" جميعا من اجل تعليم عمومي مجاني وجيد من الأولي إلى الجامعي "، بضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية الحالية بهدف رد الاعتبار إلى المدرسة العمومية الوطنية باعتبارها القاطرة الأساسية للتنمية الاجتماعية الحقيقية والعمود الفقري لكل ورش إصلاحي شمولي وحقيقي للمنظومة التربوية.

كما عبر المشاركون عن استيائهم من تفاقم مخاطر الاختلالات البنيوية والتعثرات المتكررة التي تشوب سنويا الدخول المدرسي، والمتمثلة أساسا في النقص الملحوظ في بنيات الاستقبال وافتقارها لأبسط ضروريات الحياة المدرسية وتفاقم ظاهرة الاكتظاظ في كافة المستويات الدراسية والنقص في التجهيزات المدرسية والوسائل التعليمية والأدوات المخبرية.

من جهة أخرى، طالبت المنظمة الديمقراطية للتعليم بالسمارة بضرورة إشراك جميع التنظيمات النقابية والسياسية والجمعوية في كل مشروع إصلاحي تربوي دون إقصاء أو تمييز، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم باعتبارهم الرافعة الصلبة والحلقة الرئيسية في المسلسل الإصلاحي لمنظومة التربية والتكوين.

اخريبكة

المنظمة الديمقراطية للشغل تتعزز بالتحاق الأطر النقابية الفوسفاطية

صورة من احتجاجات المنجميين

تحضيرا للمؤتمر التأسيسي للمنظمة الديمقراطية للفوسفاط، انعقد يوم السبت 8 نونبر 2008 بمقر المنظمة الديمقراطية للشغل بإقليم اخريبكة، جمعا عاما تأسيسيا للمكتب النقابي للفوسفاطيين باخريبكة، استمع فيه المشاركون لعرض مفصل حول الوضع النقابي المحلي والوطني وانشغالات الشغيلة الفوسفاطية وعموم الطبقة العاملة، وورقة توجيهية لثوابت المنظمة وأفاق عملها، كما تمت تلاوة القانون الأساسي للمنظمة تلته مناقشة صريحة ومستفيضة في إطار مسؤول من طرف الشغيلة الفوسفاطية حيث تم تقديم وقائع وشهادات تؤكد أن الجميع يسعى لخلق فضاء رحب يتسع للجميع في إطار توابث ومبادئ المنظمة كمركزية نقابية مناضلة وكفاحية، ديمقراطية، جماهيرية ومستقلة.

وعقب هذا اللقاء أصدر المجتمعون بيانا أعربوا فيه على دفاعهم المطالب المشروعة والحفاظ على المكتسبات للشغيلة الفوسفاطية وتأكيدهم على التعاون مع جميع النقابات الفاعلة والجادة في الحقل النقابي الفوسفاطي. ودعوا الفوسفاطيات والفوسفاطيين إلى الالتفاف حول نقابتهم من أجل إنجاح الرهانات المستقبلية.

كما وجه الجمع العام تحية التضامن والنضال لعمال الحوض المنجمي بكفصة على صمودهم ونضالهم من اجل مطالبهم المشروعة.

و انتخب مكتبا نقابيا، جاءت تركيبته كالتالي:

- **الكاتب العام**: حميد رضوان
- **نائبه الأول**: عواس رشيد
- **نائبه الثاني**: الفاضيل المصطفى
- **أمين المال**: التواني عبد القادر
- **نائبه**: بوليل عبد الرحيم
- **المستشارون**: الزنداوي طارق، محب الإدريسي عمر، مزكي لحسن، التقي جواد، مسلوي ياسين ورشد الجيلالي.

المؤتمر الأورو متوسطي
حول الشغل والتشغيل

إدانة لاستقبال صهاينة ببلادنا

إعتبرت مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، إستقبال المغرب ممثلي قادة الإرهاب الصهيوني في إطار المؤتمر الأورو متوسطي حول الشغل والتشغيل بمراكش، عملية تطبيعية مستفزة لمشاعر المغاربة، وطالبت من المسؤولين المغاربة، بوضع حد لكل عمليات التطبيع مع الصهاينة تحت أية ذريعة كانت .

وناشدت الجماهير المغربية وكل القوى السياسية والنقابية والحقوقية ومكونات المجتمع المدني التصدي لكل أشكال التطبيع وفضح المطبعين، والرفع من وثيرة دعم الشعب الفلسطيني في معركته المصيرية من أجل التحرير والعودة وبناء دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني بعاصمتها القدس .

الرسالة النقابية la lettre Syndicale

نشرة تواصلية إلكترونية تصدرها شعبة الإعلام والتواصل للمنظمة الديمقراطية للشغل،

"الرسالة النقابية" نافذة مفتوحة على إسهاماتكم، وأخبار تنظيماتكم النقابية

المسؤول عن التحرير
محمد النحيلي

البريد الإلكتروني:
Lettre.syndicale@gmail.com
ennahili@gmail.com

الهاتف / الفاكس
037 26 46 93

على هامش نجاح الإضراب الوطني الإنذاري للسكك الحديدية بالمغرب

لنخلع جميعا لباس الخوف و التردد ونسلك طريق التحرر و الانعتاق و الكرامة

بعد أربعة عشرة سنة من سيطرة القبضة الحديدية، والاستكبار الإداري وتعاظم التواطؤ والانحراف النقابي، وبعد تفشي ظاهرة شراء الذمم وتكميم الأفواه وتزايد الاحتقان وعدوى الانكسار واليأس داخل القطاع السككي، هاهي ذي اليوم المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية تدشن عهدا نضاليا ملتزما وأخلاقيا بتنفيذها أول إضراب مدوي في الداخل والخارج يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2008، بكل روح المسؤولية والانضباط رغم ما واكب هذه الخطوة النضالية المشروعة من تخويف شنيع وترهيب وتهديد علني بالطرد والتنقيل وسوء المصير في حق السكيين في حالة مشاركتهم في الإضراب. لقد تجندت الإدارة فقامت بتعبئة كل الوسائل اللامشروعة، في محاولة يائسة لوأد وكتم أنفاس هذه الطفرة النضالية النوعية والجريئة بامتياز، والتي جاءت في هذا الوقت الدقيق لتضع حدا لسياسة الاستبداد وتفضح المؤامرة البغيضة التي تحاك ضد مصالح العمال والقطاع على حد سواء.
لقد لجأت المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية الصامدة إلى استعمال حق الإضراب المكفول دستوريا– الفصل 14 – بعد استنفاد كل سبل التسوية عبر حوار جاد ومسؤول مبني على الثقة والاحترام تراعى فيه مصالح السككيين والقطاع معا. وتتلخص دواعي هذا الإضراب في القضايا الرئيسية التالية:

تدهور الحالة المادية والمهنية للسككيين

إن المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية تسجل أنه رغم ما حققه المكتب الوطني للسكك الحديدية من تطور في مداخيله المالية والتي يتم الإعلان عنها رسميا وهذا بفضل جهود السككيين وتضحياتهم الجسام، فإن أجورهم لازالت جد هزيلة مقارنة مع هاته النتائج من جهة، ومع المؤسسات المماثلة من جهة أخرى. أما في المجال المهني فمنذ بدء سياسة تفويت المرافق السككية إلى الخواص (Externalisation des services)، افتقد الإتقان والمهنية والجودة التي كان يعرف بها القطاع الشيء الذي أدى إلى تراجع فظيع في مجال الصيانة (القاطرات – المقطورات – والمنشآت)، وبالتالي إلى تدهور السلامة والأمن، فأصبح السككيون يدفعون حياتهم ومسارهم المهني ثمنا له، ولعل الحوادث الأخيرة خير دليل على ذلك. أما معنويا فقد أدى تسلط رؤساء بعض أقسام الموارد البشرية ومسؤولين آخرين باستغلالهم المتغيرات القانونية إلى الضغط على الأعوان بإرغامهم على الاشتغال في ظروف صعبة وغير قانونية مستغلين مطرقة التنقيط السنوي وسندان الفقر والعوز.

ملف التقاعد

فلحد الساعة لم تأت الإدارة بحلول حقيقية ومنصفة تضمن للسككين معاشا كريما من خلال إصلاح الضرر المترتب عن تفويت الصندوق الداخلي للتقاعد لRCAR، والمطلوب في هذا الباب إعادة النظر في هذا التفويت والعمل على إرجاع جميع المكتسبات التي كانت في النظام السابق على غرار مؤسسات مماثلة التي تم إدماج تقاعدها في نظام RCAR (المكتب الشريف للفوسفاط نموذجا).

ملف منظومة الأجور

لقد استخدمت هذه المنظومة كسيف مسلط على رقاب المستخدمين، فبدل أن تكون المهنية والكفاءة والسلوك هي معايير التنقيط والترقية كما هو مسطر في القانون ويصرح به المسؤولون، باتت الطاعة العمياء والإذعان للمسؤول هي ما يؤخذ بعين الاعتبار. ومما يسجل في هذا الباب أن أجور المستخدمين الجدد تفوق أجور زملاءهم القدامى بالرغم من تساويهم في الشهادة الدراسية والمهمة الموكولة لهم من جهة، وتفوق الشريحة الثانية من حيث سنوات الخدمة والتجربة التي راكموها داخل القطاع علما أننا لسنا ضد التفوق المادي للشريحة الأولى ولكن نريد إنصاف وتحفيز مادي للشريحة الثانية ليبقى السؤال المطروح: لماذا هذا الميز الذي تجرمه القوانين؟. تدعو المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية إلى تفعيل الترقية العمودية بالنسبة للأعوان الذين خضعوا للدورات التكوينية مع إجتياز امتحاناتهم بنجاح، كما تتساءل المنظمة ما سر تعليق هذه الوظائف والترقية العمودية

ملف التغطية الصحية

لقد سجلت تعاضدية السككيين سابقة أولى في تدبيرها الإداري، حيث تم ولأول مرة تعيين المجلس الإداري من خارج المناديب الذين انتخبهم السككيون، مما اعتبرته المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية خرقا سافرا للقانون والتفافا على إرادة المنخرطين. كما شهد مجال التسيير والتدبير المالي حدثا خطيرا من خلال بداية استنزاف احتياط التعاضدية حيث أصبحت تؤدى من خلاله مصاريف الاستشفاء، في الوقت الذي كان من المفروض أن يبقى هذا الاحتياط ضمانا لديمومة التعاضدية وهذا يدفعنا للسؤال التالي: هل هذه هي بداية دفع التعاضدية إلى الإفلاس ثم تفويتها كما فعل بالصندوق الداخلي للتقاعد؟

يتبع صفحة 4

من لا تنظيم له لا قوة له
ومن لا قوة لا حقوق له

المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
نتيجة أرباح صافية
تناهز 137.2 مليون درهم خلال سنة واحدة فقط
بالمقابل وضعية مزرية يعيشها المستخدمون

إعتبرت المنظمة الديمقراطية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب الامتحانات الداخلية والمهنية وامتحانات المجازين جرعات مهدئة لم تغير من واقع التهميش والحيف الذي تعانيه تلك الفئات دون وجود نية في حل مشاكلهم نهائيا، مع تميزها بالمحسوبية، جاء ذلك في بلاغ صادر عن المكتب الوطني للمنظمة عقب إجتماع عقده نهاية شهر نونبر المنصرم بالرباط، خصصه للوقوف على الوضعية المزرية التي يعيشها مستخدمون وأعزى البلاغ مرد ذلك إلى سياسة التوازنات المالية التي تعتمدها إدارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على حساب المستخدمين، يذكر أن المكتب حقق خلال سنة 2007 فقط، نتيجة أرباح صافية تناهز 137.2 مليون درهم، وفي هذا الصدد طالب المكتب الوطني للمنظمة الديمقراطية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، بزيادة حقيقية في الأجور تعادل 1300 درهم بالتساوي لكل الفئات نظرا للأرباح المهمة التي حققها المكتب بفضل مجهودات المستخدمين ونظرا لتراجع أجور مستخدمي قطاعنا مقارنة بقطاعات أخرى، كما يلح على تغيير القانون الأساسي المجحف للمستخدمين وذلك بما يضمن حقوق ومكتسبات كل الفئات وحذف كل العراقيل نحو ترقية المستخدمين دون امتحانات.
كما كشفت المنظمة النقابية على استمرار الصفقات المشبوهة والاغتناء غير المشروع لمجموعة من المتنفذين في المكتب دون حسيب ولا رقيب، واعتبر البلاغ أن تجريد المدير الإقليمي للحوز من مهامه رغم كفائته ونزاهته ورفصه لمظاهر الفساد والفوضى ونهب المال العام، هو نموذج من استمرار تهميش ومحاربة مجموعة من الأطر الكفأة والشريفة. وعدم إعمال إدارة المكتب باعتماد مبادئ الكفاءة والشفافية طبقا لمعايير الكفاءة والجدارة والإنصاف والأهلية في تقلد المناصب العمومية.

- أبو فرح

على هامش نجاح الإضراب الوطني الإنذاري للسكك الحديدية بالمغرب

لنخلع جميعا لباس الخوف والتردد ونسلك طريق التحرر والانعتاق والكرامة

نتمة

إرجاع المطرودين إلى عملهم

إنه من غير المعقول أن يؤدي السككيون ثمن أخطاء الإدارة المركزية للأنشطة في مجال صيانة المعدات وتدبير الموارد البشرية التي تسير بعقلية القمع والإرهاب والضغط المستمر (وسنعود للحديث بالتفصيل عن الاستعباد السككي في مشاغل هذه المديرية وخاصة مدن مكناس، القنيطرة، البيضاء، الجديدة والجرف الأصفر) كما ندين وبشدة سياسة الكيل بمكيالين في ما يخص العقوبات الإدارية في مجال الحوادث.

ملف الحريات النقابية

لقد تم تسجيل خروقات جسيمة بإدارة السكك الحديدية لحقوق الإنسان والتي تتمثل في ضرب الحق في الانتماء والممارسة النقابية: التنقيلات التعسفية، القهقرة في السلاليم، وتغيير الوظائف بما لا يلائم طبيعة التكوين والخبرة المهنية، والضغط النفسي والإرهاب الإداري الموجه ضد المناضلين الشرفاء والأحرار لثنيهم عن ممارسة العمل النقابي الجاد والمسؤول.

عسكرة القطاع السككي

يسجل بقلق شديد الالتحاق الكثيف والمثير للانتباه وغير المسبوق للجنود داخل القطاع السككي وبالخصوص في وظائف: سواق القطارات ورؤساء الأمن. الشيء الذي يدفعنا بمطالبة إدراة السكك الحديدية بتوضيح نواياها حول هذا التدفق الغير المعتاد داخل القطاع.

مسك الختام

لقد حان الوقت للسككيين للتصدي لكل المؤامرات التي تحاك في السر والعلن من طرف الإدارة بالتواطؤ مع "شركائها الاجتماعيين"، ولنخلع جميعا لباس الخوف والتردد ونسلك طريق التحرر والانعتاق والكرامة متحلين بروح المسؤولية والنضال، فالتاريخ السككي حافل بالمواقف المشرفة والنضالية الثابتة.

دامت الأسرة السككية حرة
ودام العمل النقابي الملتزم متحررا
ودام الشرفاء أحرارا

في ظل مشروع إصلاحي يكرس الإجهاز على التعليم العمومي

الشغيلة التعليمية تخوض إضراب الكرامة

• خالد جلال

لقد تم مؤخرا الشروع في تفعيل مشروع إصلاحي جديد بقطاع التربية والتعليم أدى إلى تحريك الساحة التعليمية والنقابية وفتح باب النقاش أمام المتتبعين والفاعلين في هذا الحقل الحيوي نظرا لما يكتسيه هذا الإصلاح أو بالأحرى إصلاح الإصلاح براهنية خاصة وأهمية قصوى إذ يعتبر التعليم في جميع الدول إحدى الدعامات الأساسية التي ترفع بناء التنمية البشرية الحقيقية وتقود نحو مجتمع العلم والمعرفة. يتعلق الأمر إذن بالمشروع الجديد لإصلاح التعليم أو ما يسمى ب "البرنامج الاستعجالي" الذي ارتأت الوزارة الوصية والقائمين على الشأن التعليمي ببلادنا عموما أن تنتقل من خلاله من الارتجال إلى الاستعجال أو الجمع بينهما لطرح مشروعها ومخططها التدميري التراجعي الذي يستهدف ضرب التعليم العمومي أو بالأحرى إقباره لأن الضرب بدأ منذ فترة ليست بالوجيزة، ويستهدف كذلك الإجهاز على المدرسة العمومية وعلى حق المغاربة في تعليم عمومي مجاني وجيد مع العلم أن هذا المخطط الجهنمي جاء أساسا لضرب المجانية والجودة وللدفع بعجلة الخوصصة وفتح باب التعليم العمومي على مصراعيه لفائدة المستثمرين.

لم يكن اختيار توقيت البدء في التفكير في إصلاح المنظومة التربوية اعتباطيا بل صادف نهاية ولاية حكومية كان خلالها ملف التعليم مدبرا من طرف وزير حزبي وبداية حكومة جديدة (أي بعد 7 من شتنبر 2007) أصبح فيها ملف التعليم بيد وزير تقنوقراطي، الشيء الذي مهد الطريق نحو الشروع في إصلاح جديد يحمل في طياته مخططات جهنمية تمس في العمق مصير ومستقبل التعليم العمومي ببلادنا وتسرع بوثيرة الخوصصة، وتجهز بالتالي على ما تبقى من مكاسب الشغيلة التعليمية. كما كان لبعض التقارير الدولية ثم الوطنية من بعدها (التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم) وكذا الاعترافات الصريحة لبعض المسؤولين، والتي تقر كلها بإخفاق المنظومة التربوية وفشل الإصلاح السابق في ربح مختلف التحديات، دور رئيسي في التعجيل – ومن هنا جاءت الصيغة الاستعجالية للإصلاح– بتقديم مشروع إصلاحي جديد/قديم من أجل تمرير بعض الإجراءات والمخططات التي لم يكن ممكنا أن تتم أو بالأحرى يتم التساهل بشأنها وغض الطرف عنها قبل مجيء الحكومة الجدية .

يتضمن البرنامج الارتجالي مخططات خطيرة تمس ببعض المكاسب التاريخية لنساء ورجال التعليم وتحولهم إلى أداة طيعة وإلى مجرد عمال يمكن تشغيلهم في أكثر من مؤسسة (المدرس المتحرك أو المتنقل) وإجبارهم على تدريس أكثر من مادة بعيدا عن تخصصاتهم الأصلية (المدرس المتعدد التخصصات)، ويمكن إعادة انتشارهم أو "نشرهم" في أي نقطة من الجهة التي ينتمي إليها تحت مبرر "من أجل المصلحة".

وتهدف مخططات البرنامج الارتجالي كذلك إلى التمادي في سياسة الخوصصة عبر تشجيع التعليم الخصوصي ومده بمختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي وتفويت المؤسسات التعليمية إليه وتقديم كافة التسهيلات لكبار المستثمرين، الشيء الذي يفتح الباب دخل قطاع التربية والتعليم للمنطق المقاولاتي ولمنطق الربح والخسارة، وسيؤدي بالتالي إلى فرض المزيد من الرسوم على التلاميذ والمزيد من البرامج والمقررات ذات الحمولة الفارغة.

ومن أهداف البرنامج أيضا إحداث ما يسمى بالوكالات الوطنية التي سيعهد إليها بعض اختصاصات الإدارة المركزية: "الوكالة الوطنية لتدبير البنايات والصيانة"، مهمتها تدبير المؤسسات التعليمية، التابعة حاليا للأملاك المخزنية. ثم "وكالة النهوض بالتعليم الأولي" التي ستحدث لتعويض مديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية، والتي كانت كتابة للدولة سابقا. كما سيتم إحداث وكالة أخرى تحت إسم "المركز الوطني للتجديد والبحث التربوي"، الذي هو عبارة عن قسم بالوزارة حاليا، يعنى بما هو بيداغوجي وتربوي. وتتكب الوزارة كذلك على إحداث" صندوق لدعم التمدرس"، تتمثل اختصاصاته في محاربة الانقطاع المدرسي، ودعم تلاميذ الأسر الفقيرة. إضافة إلى وكالات أخرى قيد التفكير.

وتأسيسا على ما سبق، وبالنظر إلى المخططات التدميرية التي يتضمنها البرنامج الارتجالي التراجعي، فقد عبرت المنظمة الديمقراطية للتعليم (المنظمة الديمقراطية للشغل) عن رفضها المبدئي والمطلق لهذا المشروع خلال اجتماع المجلس الوطني في دورة الشهيد محمود درويش يوم 30 غشت 2008، بحيث تم الرفض بالإجماع مع التأكيد على اتخاذ أشكال نضالية تصعيدية للتصدي لهذا البرنامج ولأعداء الشعب المغربي وكذا من أجل إسقاط هذا المشروع والضغط على الحكومة لسحبه وإعادة فتح النقاش الجاد والهادئ والمتسم بالإشراك والتشاور الفعليين والبدء في تعبئة شعبية حقيقية من أجل إصلاح حقيقي يضع مصالح فلذات أكباد كل المغاربة فوق كل اعتبار.

يتبع صفحة 8

محمد النحيلي الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية

سنضطر إلى اللجوء للمجلس الدستوري إذا لم يتم التجاوب مع مطالبنا بتعديل مدونة الانتخابات

بمناسبة إحالة الحكومة المغربية، لمشروع قانون تعديل مدونة الانتخابات على مجلس النواب بغرفتيه، راسلت المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية الحكومة المغربية في شخص الوزير الأول، ووزير الداخلية، والفرق والمجموعات البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين، ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. حول مطلب المنظمة بحذف حالة منع انتخاب مستخدمي الجماعة الحضرية أو القروية والعاملين فيها في مجلس الجماعة الحضرية أو القروية الواردة في المادة 202 من مدونة الانتخابات، وتمتيعهم بحقوقهم الدستورية، دون قيد أو شرط.

وفي هذا الإطار، أجرت جريدة بيان اليوم في عددها الصادر ليومي السبت والأحد 9/8 نونبر 2008 تحت رقم 5586، حوارا مع الأخ محمد النحيلي عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطيةللشغل والكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للجماعات ، يشرح فيها مرافعة المنظمة في هذا الصدد، ونظرا لأهمية الحوار ولتنوير قراء الرسالة النقابية حول حيثياته، نعيد نشره في هذه الصفحة:

■ **راسلتم وزارة الداخلية مؤخرا بخصوص تعديل يهم مدونة الانتخابات بشأن تمتيع موظفي الجماعات المحلية بحق الترشيح للانتخابات، وقد صادق مجلس النواب أول أمس على قانون الميثاق الجماعي في أفق المصادقة قريبا أيضا على مدونة الانتخابات، أين وصلت مطالبكم في هذا السياق؟**

■ ■ عمليا، التعديل الذي اقترحناه لا يهم الميثاق الجماعي بقدر ما يرتبط أساسا بمدونة الانتخابات وخاصة منها المادة 202 ضمن الباب الثاني المتعلق بشروط وموانع الترشيح للانتخابات حيث طالبنا وزارة الداخلية بحذف حالة المنع من الترشيح بحق مستخدمي الجماعات الحضرية أو القروية والعاملين بمجلس الجماعة الحضرية أو القروية الذين يتقاضون مرتبهم كلا أو جزءا من ميزانية تلك الجماعة، وقد اعتبرنا هذا الإجراء منافيا لمقتضيات الدستور كأسمى وأعلى قانون في البلاد وهو ينص على المساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية والقانونية ومن بينها حق الترشيح والانتخاب، كما أن موظفي الجماعات المحلية لايفتقدون لأي من شروط الأهلية الانتخابية وأهلية الترشيح كما تنص عليها مدونة الانتخابات، وبعلاقة مع المصادقة على الميثاق الجماعي، فقد كنا نأمل أن تأتي في مرحلة لاحقة على مناقشة والمصادقة على مدونة الانتخابات حتى يأخذ الميثاق الجماعي بعين الاعتبار جميع التعديلات المدخلة على المدونة، وفي كل الأحوال فإننا نؤكد أن حرمان موظفي الجماعات المحلية من الحق في الترشيح والانتخاب يعد إجراء جائرا وإقصاء سافرا بحق هذه الفئة التي قامت وما تزال بأدوار مهمة، والمراد منه هو توفير جيش احتياطي لتدبير العملية الانتخابية وتأجيل مطالب الهيئات الحقوقية بتوفير هيئة مستقلة ومراقبة الانتخابات.

■ **ألا ترون أن هناك مبررات موضوعية أخرى تقف وراء هذا الإجراء؟**

■ ■ هناك العديد من المبررات التي تدفع بها الأطراف المناوئة لهذا المطلب، لكنها تبقى في نظرنا مبررات واهية وغير موضوعية، فمثلا هناك مبررات تتعلق أساسا بالتحكم في مالية الجماعة حيث يطرح مشكل كون المنتخب الجماعي يتقاضى راتبا من ميزانية نفس الجماعة التي يعمل بها كموظف، ونحن نقول إن ميزانية الجماعة هي جزء من ميزانية الدولة في جميع المجالات والتي يفترض أن الدولة تتحمل مسؤولية مراقبتها وأن المنتخب الجماعي ليس له صلاحية مباشرة في التأشير على النفقات بل هناك جهات أخرى تتدخل بدورها في هذا المجال، مبرر آخر هو أن المنتخب الجماعي يساهم في اتخاذ القرار ويعمل في نفس الوقت على تنفيذه كموظف جماعي، وهذا أيضا مبرر غير قائم على أساس بما أن مهمة المنتخب أو المستشار الجماعي هي مهمة سياسية تتمثل في بلورة المخططات بينما يعهد إلى الإداريين بتنفيذها، هذا ما يسري على مجموعة من المناصب والمهام وعلى رأسها كأقرب مثال مهمة الوزير البرلماني الذي يساهم في بلورة ووضع المشاريع في قبة البرلمان بينما يساهم أيضا في تنفيذها كعضو في الحكومة، فهو يجمع بين مهمتي تنفيذ السياسة الحكومة ومراقبتها في آن واحد، أما بخصوص مبرر استغلال الموقع الإداري في الجماعة من أجل التأثير على الناخبين، فإننا نعتبر أن مهمة الموظف الجماعي تدخل ضمن نطاق الخدمة العمومية التي تقدم كحق للمواطن وكواجب على الموظف ولا يجب أن ينتظر الموظف مقابلا عليها وإلا فإننا سنقول أيضا أن الطبيب والمعلم وغيرهما يقدمون خدماتهم للمواطنين من أجل التاثير على اختياراتهم الانتخابية، ثم هناك التناقض الصارخ الذي جاءت به المدونة بالتمييز بين الموظفين الجماعيين من خلال منح حق الترشيح لأولئك الذين ينتمون إلى الميزانية الإقليمية أو المركزية، وكلها تضييقات ترمي إلى وضع قيود على الموظفين لحرمانهم من ممارسة حقوقهم الدستورية والسياسية كذلك من خلال الانخراط في الأحزاب ودعمها خلال الحملات الانتخابية وكذا حق الترشح والانتخاب، وهذا يتنافى مع التطور الذي وصلت إليه الجماعات المحلية وأطرها المندمجين اليوم في الحياة السياسية والنقابية.

■ **ماذا كان رد فعل وزارة الداخلية على مطالبكم؟**

■ ■ لم نتلق لحد الآن أي جواب علما أن مدونة الانتخابات قد وصلت بدورها إلى البرلمان من أجل المصادقة، ونحن نعتبر أنه يجب أن يكون هناك تفاعل بين واضعي السياسيات والمعنيين بها وأن يتم الاستماع إلى جميع الشركاء لتفادي الوقوع في مشاكل التنفيذ فيما بعد، ونحن مقتنعون بمؤسساتنا الدستورية وعلى رأسها المجلس الدستوري الذي سنكون مضطرين إلى اللجوء إليه في حالة عدم التراجع عن هذا الإجراء المجحف بحق الموظفين الجماعيين، علما أن نضالنا ليس مبنيا على رغبتنا في الترشيح بقدر ما نناضل من أجل تكريس جميع الحقوق المعنوية والمادية لهذه الفئة، وعلى رأسها حقها في ممارسة الحقوق الدستورية والسياسية والنقابية، وقد مضى عهد كان يتم فيه الإجهاز على حقوق الشغيلة بكل بساطة، كما أننا مقتنعون بأنه ما ضاع حق وراءه مطالب.

• **سميرة الشناوي**

قراءة نقدية للسياسة الصحية بالمغرب

بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للمنظمة الديمقراطية للأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان، في موضوع "مستقبل السياسة الصحية بالمغرب"، يوم السبت 22 نونبر 2008 بوكالة المغرب العربي للأنباء بالرباط، قدم المكتب الوطني ورقة تضع تقييما للسياسة الصحية بالمغرب على ضوء الاستراتيجية المعتمدة من طرف وزارة الصحة، وتقف على الأسباب الحقيقية لأزمة النظام الصحي ببلادنا ومختلف السبل العملية والإجرائية والموضوعية لتجاوز الاختلالات الكبرى القائمة، وفي إطار من احترام للمبادئ الإنسانية الضامنة للحق في الصحة وولوج العلاج .

يمر القطاع الصحي الوطني حاليا بوضعية جد مقلقة بفعل عدم وجود رؤية واضحة وتصور عملي موضوعي وآليات محددة للتعامل مع الأوضاع وتجاوز النواقص والاختلالات والثغرات، وتعثر ما سمي بالاستراتيجية الصحية المبنية على إفتراضات وتوقعات وهمية صعبة التحقيق والإنجاز، ولاتتماشى والجهود الوطنية المبذولة منذ عشر سنوات والرامية لتخفيض معدلات الفقر والهشاشة وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية، وهي الآن مثار جدال واسع في صفوف الفاعلين الصحيين، وبالتالي تظل المؤشرات الأساسية الخاصة بالنفقات الصحية والاستثمار في الصحة والبنية التحتية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات الحوامل ، من الإشكالات الرئيسية المزمنة للنظام الصحي الوطني، فبالنسبة للنساء الحوامل، على سبيل المثال لا الحصر، تظل نسبة الولادات التي تتم في البيوت والمنازل وأحيانا في الطرقات بعيدة عن المراقبة والرعاية الصحية تفوق 60 %، وما فضيحة أيت حنيني بخنيفرة التي أودت بحياة أربع نساء حوامل و8 أخريات وضعن حملهن على الطريق بسبب إغلاق مركز صحي منذ عشر سنوات إلا حالة من حالات التردي الصحي، وكان بالإمكان تفادي هذه الوفيات باتخاذ إجراءات عادية تتطلب تعيين ممرضات وقابلة وتجهيز المركز الصحي بالمعدات واللوازم الطبية الضرورية المتواضعة الكلفة علما أن 1200 ممرض وممرضة يعيشون حاليا حالة البطالة.

هذا بالإضافة إلى تفاقم الأمراض المزمنة كأمراض القلب والشرايين وضغط الدم وأمراض القصور الكلوي والتهاب الكبد والسرطان، وارتفاع نسب تفشي الأوبئة والأمراض المعدية كوباء السل الشديد المقاومة للأدوية والإسهال والتهاب السحايا والأمراض النفسية والأمراض المنقولة جنسيا والسيدا والسكري والأمراض التي تحملها المواد الغذائية الملوثة،(علاوة على الظواهر المصاحبة التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الصحي العمومي، كاستهلاك المخدرات وتلوث البيئة والمواد الغذائية الملوثة والكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ وظاهرة تهريب الأدوية وتحويلها إلى مواد مخدرة سامة خطيرة على صحة الانسان المغربي).

كما تشكل ظاهرة الارتفاع المهول لأثمنة الأدوية إحدى العناصر الأساسية المشكلة لصعوبة ولوج

أزمة المنظومة الصحية وفشل كل السياسات والمقاربات الاختزالية المتبعة والتي يتم التخطيط لها في الظلام بعيدا عن رؤية شمولية مندمجة وكون إشراك للفاعلين الصحيين، وتهميش وإقالة الكفاءات الصحية

العلاج بالمغرب، بالرغم من التخفيضات الهامة التي عرفتها ضريبة استيراد المواد الأولية التي انتقلت من 25 % إلى 2,5 %، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المتوالية، خلافا لما تحاول الإدارة الصحية الحالية ترويجه من مغالطات حول تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية، خاصة إذا علمنا أن عددا كبيرا من الشركات التي ترسو عليها الصفقات العمومية المتعلقة بالأدوية والمسلتزمات الطبية والجراحية لاتحترم دفتر التحملات سواء على مستوى الكمية المتفق عليها أو على مستوى التوزيع؛ حيث لا تتوصل المستشفيات والمندوبيات الصحية بالطلبات والكمية المقررة من الأدوية سنويا، إلا بعدما تقترب من نهاية صلاحيتها، هذا علاوة على ضعف تمويل البرامج الرامية إلى تطوير مجالات الترصد والوقاية والمكافحة والتكوين والتربية الصحية وتطوير برنامج صحة المسنين والشيخوخة الذين وصل عددهم اليوم 2,4 مليون مسن، وسيستمر بشكل أسرع في السنوات المقبلة حسب الإسقاطات الديموغرافية، وما يتطلبه ذلك من إمكانات لتوفير الرعاية الصحية لهذه الفئة من المواطنين المغاربة)، بالإضافة إلى عوامل أخرى مؤثرة سلبا على صحة المواطن، مثل سوء التغذية والصحة البيئية والماء الصالح للشرب، وحالات العدوى المكتسبة في المستشفيات Nosocomial التي أضحت تعرف تزايدا خطيرا، تؤرق بال كل الفاعلين الصحيين والمهنيين.

ومن جانب آخر، تظل الأوضاع المادية والمعنوية والمهنية للعاملين بالقطاع من أطباء وممرضين وإداريين وتقنيين وأعوان، بفعل تدني مستوى الأجوروالتعويضات وضعف مناصب الترقية وثقل المسؤولية المهنية الناتجة عن الخصاص الكبير في الموارد البشرية، وخاصة منها فئة الممرضين والممرضات والتي تظل إحدى المطالب المطروحة على مستويات عدة، وبالمقابل تستمر الوزارة في تكريس نفس المؤثرات والعوامل السلبية والأنماط التدبيرية والتواصلية المبنية على ثقافة المغالطات والزبونية والمحسوبية في تنمية العلاقات بين الإدارة والعاملين، وبينها وبين المواطنين والسرعة في القضاء على كل ما تراكم من إيجابيات على مستوى التدبير والتسيير العقلاني والحداثي والإنساني، وتهميش الكفاءات وخلق عشرات من الموظفين الأشباح، حيث تم السطو والاستحواذ على كل الاختصاصات وتجاوز كل الصلاحيات، فأصبحت الوزارة بكاملها في يد ثلة من الأفراد يعبثون فيها، كما يحلو لهم خارج أية ضوابط تنظيمية أو قانونية، فأصبح قطاع الصحة على حافة الإفلاس التام، وهي الاستراتيجية الحقيقية التي يتم السكوت عنها والرامية إلى تدمير القطاع العمومي الصحي، وبيعه في المزاد وخوصصته، وحرمان ملايين من المغاربة من حق العلاج وحرمان الوطن من الأمن الصحي، وخير دليل على ذلك ما خطط له في مجال نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود من مناورات وآفاق مظلمة، هدفها الحرمان من مجانية العلاج، حيث تم حفظه في مختبر للتجارب إلى غاية 2010 وبالتالي فعلى الفقراء والمعوزين المكوث في قاعات الانتظار إلى أن يتم الإفراج عن هذا المشروع الذي طالما طبلت له الحكومة الحالية منذ الإعلان عن برنامجها السياسي والاجتماعي،

قراءة نقدية للسياسة الصحية بالمغرب

تتمة

وضعية تجعل من الفقراء والمعوزين حاملي شهادات الاحتياج ضحية النهب والتلاعب المفروض عليهم من طرف إدارات المراكز الاستشفائية الجامعية وفرض مساهمات مالية بدون موجب قانون تتراوح ما بين 200 درهما إلى 50 في اللمائة من تكلفة العلاجات، كما أكد على ذلك التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، بات عدد كبير من المؤمنين لدى صناديق التأمين الإجباري عن المرض لا يستطيعون اليوم تحمل النفقات الإضافية للعلاج التي تفرضها المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، والمحددة في نسبة تفوق 20 في المائة من تكلفة العلاج، وضعف نسبة التغطية الحقيقية والفعلية للمصاريف الإجمالية، حيث لا تتعدى بالنسبة للأدوية 46 في المائة دون استرجاع مصاريفها بالنظر إلى الفساد والاختلالات التي تعرفها التعاضديات، وأمام ضعف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي التي تفتقر إلى استراتيجية عملية لتدبير منظومة التأمين الإجباري على المرض والمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود، وبالتالي إقبار المشروع الوطني الرامي إلى كفالة الأمن الصحي على مستوى الفرد والجماعة كحق من الحقوق الإنسانية ومن مسؤولية الدولة والمجتمع.

وبإثارتنا لانتباه الرأي العام الوطني بواقع التشخيص المريض للقطاع الصحي في ظل الإدارة الحالية وغياب مشروع مجتمعي وطني شامل ينطلق من المبادئ الأساسية الإنسانية وينبني على محددات وطنية على شكل ميثاق وطني للصحة، سيستمر القطاع في التخبط والتعثر المؤديين إلى الفشل والإفلاس...

في ظل مشروع إصلاحي يكرس الإجهاز على التعليم العمومي

الشغيلة التعليمية تخوض إضراب الكرامة

تتمة

لقد ولى زمن الخطابات والبيانات الاستنكارية والتنديدية وأصبح ملحا الانتقال وبشكل مسؤول وعاجل من النضال على الورق وبالكلام فقط إلى النضال في الساحة وفي الميدان مع أهمية تكتل القوى الحية والديمقراطية وتوحيد صفها الممزق – والذي يدعو للشفقة فعلا– من أجل فرض تصوراتها وخياراتها المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين.

فالإضراب الوطني التي دعت إليه المنظمة الديمقراطية للتعليم يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2008، والذي أطلقنا عليه إسم إضراب الكرامة، يأتي في هذا الإطار انطلاقا من قناعتنا أن النضال الحقيقي هو في الميدان وأن أيدينا مفتوحة إلى الجميع وأن هدفنا الوحيد هو التعبير عن هموم المواطن وعن آلامه وآماله، وبالتالي يجب أن نعكس الصوت العالي والجريء للجماهير الشعبية، وذلك الموقف الذي تعبر عنه فئات واسعة من الشعب وأن نفضح مختلف أشكال التواطؤ والتآمر على التعليم العمومي وعلى الشغيلة التعليمية.

جميعا من أجل الدفاع عن التعليم العمومي
جميعا من أجل الدفاع عن الشغيلة التعليمية
جميعا من أجل ربح معركة الكرامة

تعزية

وفاة المناضل النقابي الأستاذ المرحوم فاضل الفوال
عضو المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل

ببالغ الحزن والأسى تلقى المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل Odt، نبأ وفاة المناضل النقابي رحمة الله عليه الأستاذ فاضل الفوال عضو المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل FDT، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم المكتب التنفيذي للمنظمة، باسمه ونيابة عن كافة مناضلاته ومناضليه بأحر التعازي وأصدق المواساة للإخوة والأخوات في الفيدرالية، ولكافة أفراد عائلته، راجين من العالي عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ولذويه بجميل الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

الإطار القانوني لممارسة الحق النقابي داخل قطاعي الوظيفة العمومية والجماعات المحلية

الهدف من هذه المعطيات هو تمكين المناضلين من معرفة أولية بالمقتضيات القانونية الخاصة بالعمل النقابي وسط قطاعي الوظيفة العمومية والجماعات المحلية.

1. **الظهير رقم 1.57.119 بتاريخ 24 يوليوز 1957 بشأن النقابات المهنية :**يشكل هذا الظهير أول مبادرة أساسية لتقنين العمل النقابي بعد إحراز البلاد على الاستقلال ومن المقتضيات الأساسية لهذا الظهير ما ورد في فصله الأول والثاني :

- **الفصل الأول :**إن القصد الوحيد من النقابات المهنية هو الدرس والدفاع هو المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها.
- **الفصل الثاني :**يجوز أن تتأسس بكل حرية النقابات المهنية من طرف أشخاص يتعاطون مهنة واحدة يشبه بعضها بعضا أو حرفا يرتبط بعضها ببعض ومعدة لصنع مواد معينة أو يتعاطون مهنة واحدة.

ويمكن أن تحدث نقابات بين موظفين غير أنه لا يمكن للأعوان المكلفين بالسهر على سلامة الدولة والأمن العام أن يستفيدوا من مقتضيات الفقرة الثانية المذكورة أعلاه وستحدد بمرسوم شروط تطبيق الفقرتين السالفتي الذكر.

2. **النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من المقتضيات الأساسية لهذا الظهير والتي تهم العمل النقابي ما ورد في الفصلين 14 و 10 (المعدل بمرسوم ملكي بتاريخ 26 يونيو 1967).**

- **الفصل 14 :**يمارس الموظف الحق النقابي ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل ولا تنتج عن الانتماء أو عدم الانتماء إلى نقابة ما، أية تبعة فيما يرجع إلى توظيف المستخدمين الخاضعين لهذا القانون الأساسي العام وترقيتهم وتعيينهم، أو فيما يخص وضعيتهم الإدارية بصفة عامة.
- **الفصل 10 :**يؤسس مجلس أعلى للوظيفة العمومية تستشيره الحكومة عند الحاجة في كل مسألة تهم الوظيفة العمومية. وتترأس هذا المجلس السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ويضم عددا متساويا من ممثلين للإدارة وممثلين للموظفين، ويختار ممثلو الموظفين من بين الأعضاء المنتخبين باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في المجلس الأعلى بمرسوم ملكي يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية. ويقع تمثيل الإدارة على الكيفية التالية:

- نائب عن رئاسة الوزارة إن لم تكن هذه مكلفة بالوظيفة العمومية.
- عضو من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى.
- ممثل عن كل وزارة تسير موظفين خاضعين لمقتضيات هذا القانون الأساسي.

3. **المرسوم بشأن ممارسة الموظفين للحق النقابي بتاريخ 5 فبراير 1958 والمعدل بمرسوم ملكي في 12 أكتوبر 1966.**

4. **دستور شتنبر 1996 :** إن المقتضيات الأساسية للدستور حول العمل النقابي متضمنة في الديباجة وفي الفصول 3 و9 و14.

- **الديباجة :** المملكة المغربية....تؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا"
- **الفصل3 :** الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم.
- **الفصل 9 :** يضمن الدستور لجميع المواطنين:
- حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة.
- حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع.
- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم ولا يمكن ان يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.
- **الفصل 14:** حق الإضراب مضمون. وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق.

ائتلاف الطبيبات المتخصصات المتزوجات
بين النضال المتواصل من أجل إقرار حقوقهن ومقاومة النقابات التقليدية لمطلبهن

لا تزال الطبيبات المتخصصات المتزوجات (فوج 2007) يواصلن إحتجاجهن ضد قرارات التعين التعسفية تعرضن إليها من طرف وزارة الصحة التي لم تراعي أي شروط اجتماعية بل شابتها خروقات إدارية وقانونية كشف عليها مصدرنا تتمثل أنه تم إصدار قرار تعيين (09 غشت) سابق لتاريخ إجراء القرعة (01 شتنبر) وفي غياب المعنيين بالأمر وعدم احترام الدورية الوزارية بالإضافة إلى خروقات أخرى همت تعيين ثلاثة عشر طبيب في الأماكن التي اختاروها قبل إجراء القرعة وخلق أربع مناصب جديدة لبعض الأطباء وثلاثة مناصب أخرى لطبيبات في وسط الدارالبيضاء في الأيام الأخيرة بحجة كونهم أمهات لتوائم رغم أننا كلنا أمهات لأطفال ورضع ومن بيننا من هن أيضا أمهات لتوأم ولم يحظوا بهذه الميزة مع العلم أن هذا لم يكن يوما مقياسا إداريا ولاقانونيا، يضيف المصدر، وإلحاق طبيبة بمستشفى الدرك الملكي وبالمقابل تم رفض إلحاق طبيبات أخريات بمستشفى ابن رشد أو بن سينا كن قد طلبن ذلك، الخروقات لا تنتهي عند الحد ويقول نفس المصدر أنه تم تعيين جميع الأطباء المتخرجين في فوج 2007 بالمناطق الشرقية والصحراوية رغم الخصاص الذي يعرفه (القنيطرة-آزمور) التي تشكل 30 من ساكنة المغرب والتي كنا نطالب بالتعيين فيها، لتعلق إحدى الطبيبات "بما أن وزارة الصحة لم تتمكن من تبرير هذه الخريطة الصحية (الحزبية) ولا هذه الخروقات الإدارية فقد لجأت للتخفي وراء كلمات رنانة كالتضحية والصالح العام الهدف منها تحريك الرأي العام و تضليل المواطنين، وإننا إن كنا سنأخذ التضحية كمعيار للتعيينات، فقد أدينا ما علينا بالاشتغال خلال 5 سنوات ما يقارب 60 إلى 80 ساعة في الأسبوع بمرتب هزيل وأدينا ما يقارب 3 إلى أربع مداومات في الأسبوع بمرتب هزيل بالإضافة إلى الاشتغال نهاية الأسبوع مرتين في الشهر والأعياد وغيرها دون أي تعويض".
ويختم مصدرنا تصريحه: "أن التضحية لم تكن يوما معيارا لبناء سياسة ناجعة بقدر ما هي استنزاف للطاقات بشرية وعلمية من أجل تغطية الخلل الموجود في السياسة الوزارية الفاشلة في النهوض بقطاع الصحة".

إيفران

إثارة انتباه المسئولين لمطالب ساكنة الإقليم وضمنها الطبقة العاملة

إضراب محلي يعيد الدفئ لإقليم تضررت ساكنته من طقسه البارد والاستثنائي

أكد الاتحاد النقابي المحلي للمنظمة الديمقراطية للشغل (Odt) بإيفران، تشبته بملف اعادة تصنيف الاقليم الى منطقة A والتعويض القار عن الطقس، وذلك جبرا للضرر الذي لحقه بتصنيف الإقليم بمنطقة C منذ إحداثه أواخر السبعينات من القرن الماضي، جاء ذلك في بيان صادر عنه بمناسبة إقدام السلطات العمومية مركزيا على إعداد مشروع جديد يعيد النظر في الخريطة السياسية بإحداث أقاليم وعمالات وجهات بصلاحيات واسعة. ويذكر أن الاتحاد النقابي المحلي قد دعا لخوض إضراب إقليمي يومي 25 و26 نونبر 2008، لإثارة إنتباه المسؤولين لمطالب ساكنة الإقليم وضمنها الطبقة العاملة بالمنطقة، عرف استجابة واسعة في جميع مرافق القطاعات العمومية والجماعات المحلية والشبه العمومية وفي القطاع الخاص، وقد صرح لنا الأخ محمد المنصوري أن المحطة النضالية المذكورة هي رسالة للمسؤولين من أجل الاحتجاج على استمرار السياسة التقفيرية وتواصل الموجات التصاعدية للغلاء الفاحش وضرب القدرة الشرائية التي أدت إلى إختلال بنيات النسيج الاجتماعي، وتدهور أوضاع ساكنة المنطقة خاصة وأن الطقس البارد والاستثنائي بإقليم إفران يتسبب في أمراض عدة ويتطلب حاجيات مادية ومعنوية ومن مأكل وملبس ودواء وتدفئة....

وقفة احتجاجية للمنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية أمام وزارة التجهيز والنقل

نظمت يوم الثلاثاء 25 نونبر 2008المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية بتنسيق مع المنظمة الديمقراطية للشغل والقطاعات المنضوية تحت لوائها وبمشاركة ممثلي الجمعيات الحقوقية والإنسانية المناضلة من أجل احترام حرية العمل النقابي، وقفة احتجاجية أمام وزارة التجهيز والنقل الوصية على المكتب الوطني للسكك الحديدية، لحملها على التدخل من أجل احترام الحقوق والحريات النقابية بقطاع السكك الحديدية والتراجع عن القرارات التعسفية والتنقيلات والعقوبات التأديبية ضد المسؤولين النقابيين ودعوة الجهات المسؤولة للقيام بافتحاص للتدبير المالي والإداري لقطاع السكك الحديدية للوقوف على الاختلالات و محاسبة المسؤولين عنها وإيقاف التلاعبات التي تمس مصالح الموظفين وخاصة ملف التقاعد ودعوة تعاضدية الاحتياط الاجتماعي المنتخبة ديمقراطيا إلى الانعقاد.

في بلاغ صادر عن لجنة التنسيق الوطنية الموسعة
لمناديب ومتصرفي التعاضدية لموظفي الإدارات العمومية العامة

المحكمة الابتدائية بالرباط تصدر حكمها ببطلان انتخابات ممثلي المنخرطين التعاضدية وما ترتب عنها من قرارات لا شرعية

أصدرت المحكمة الابتدائية بالرباط يوم الاربعاء 03 دجنبر 2008 حكمها في الدعوى المرفوعة من طرف بعض أعضاء المجلس الاداري للتعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية، في موضوع الانتخابات التي طبخها الفراع سنة 2007 خارج الضوابط القانونية، بقبول الدعوى وبطلان هذه الانتخابات وما ترتب عنها من قرارات لا شرعية، مما يؤكد مصداقية الطروحات التي اعتمدتها منذ شهور لجنة التنسيق الوطنية الموسعة في مواجهة الخروق التي شابت عملية الانتخابات المفبركة من طرف رئيس التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية وكل الممارسات غير القانونية التي ساهمت في استمرار تردي الخدمات والاستهتار بحقوق ومصالح المنخرطين وتفشي التبذير الممنهج لأموال هذه التعاضدية ومواردها.

وبمناسبة صدور هذا الحكم الذي نعتبره منصف تتقدم لجنة التنسيق الوطنية الموسعة بالتهنئة على هذا المكسب الذي جاء نتاج مجهودات ومساهمات العديد من الاطراف: هياة الدفاع والهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والمهنية وهيئات حماية المال العام وترانسبرانسي المغرب والفرق البرلمانية التي وقفت الى جانب اللجنة الموسعة في جميع نضالاتها المشروعة من أجل فرض احترام القانون وحماية حقوق ومكتسبات 350.000 منخرط من موظفي الادارات العمومية والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والجماعات المحلية وحوالي 850.000 من ذوي الحقوق وضمنهم الأرامل والأيتام والمتقاعدون وذوي الاحتياجات الخاصة.

وكما في علم الجميع تتعدد الملفات المطروحة أمام القضاء كما ورد في عدة منابر إعلامية حيث:

- تبحث الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في التدبير المالي للمؤسسة؛
- باشرت لجنة من المفتشية العامة لوزارة المالية بحثا ثانيا يتعلق بالتدبير المالي والاداري للفترة الممتدة من سنة 2003 الى يومنا هذا ؛
- تبحث محكمة الاستئناف بالرباط في موضوع اختلاس 50 مليون سنتيم؛
- باشر الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي مسطرة رفع دعاوى حول الخروقات المرتبطة بجمعية المنخرطين ذوي الامراض المزمنة الملقبة "أماصوم" وبالتطاول على اختصاصات الصندوق و....

وفي انتظار النتائج التي ستسفر عنها كافة التحقيقات في موضوع الاختلالات المالية والتدبيرية وعدم الالتزام بتطبيق القانون... نشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الردعية والزجرية اللازمة من طرف السلطات الحكومية لفرض سيادة القانون ولتصحيح هذا الوضع الشاذ وذلك بتطبيق مقتضيات الفصل 26 من ظهير 1963 و الذي يقضي بحل أجهزة التعاضدية وهو الاجراء السليم الذي يضمن وقف النزيف الخطير الذي يتهدد هذه التعاضدية بالإفلاس مع الحرص على عدم الافلات من العقاب ومحذرين من أية مساومة أو تسويات تتم في الخفاء مع المنتفعين من التعاضدية ومواردها وريعها السائب، على حساب صحة المنخرطين وحقوقهم المشروعة.

الرباط في، 04 دجنبر 2008
الامضاء: لجنة التنسيق الوطنية الموسعة
لمناديب ومتصرفي التعاضدية
لموظفي الإدارات العمومية العامة

العيون

تدخل عنيف ضد عمال ومتقاعدي فوسبوكراع

تدخلت السلطات بمدينة العيون بتاريخ 27 نوفمبر 2008 بعنف لتفريق وقفة احتجاجية سلمية دأب عمال ومتقاعدي فوسبوكراع تنظيمها في يوم الخميس من كل أسبوع أمام إدارة المؤسسة المذكورة للاحتجاج على سياسة المماطلة والتسويف والتخلي عن الاستجابة لمجموعة من المطالب المشروعة والعادلة التي كانت إدارة الشركة المذكورة قد توعدت بها للعمال وعائلاتهم بما في ذلك المتقاعدين منهم.

وحسب إفادة بعض المتظاهرين أن عناصر الشرطة تدخلت بعنف ضدهم دون أن تلجأ لمحاورتهم أو إنذارهم بالانسحاب بواسطة مكبر للصوت ، وذلك بعد أن قام المتظاهرون برفع الشعارات التي ظلت تجسد مادة لمطالبهم منذ سنوات عديدة.

وقد أدى هذا التدخل السافر إلى إصابة العديد من المحتجين بجروح متفاوتة الخطورة، والذين بلغ عددهم حوالي 10 أشخاص من بينهم مسنون تتراوح أعمارهم ما بين 65 و80 سنة.

لا تقرأ هذا الخبر:

الحكومة ترفض أي مناقشة للزيادة في الأجور قبل 2011 ومراجعة نظام الترقية قبل 2010

جاء رد الحكومة كما كان متوقعا مخيبا لآمال آلاف الموظفين والموظفات، إبان اجتماع لجنة القوانين والأنظمة الأساسية ولجنة تحسين الدخل الذي يندرج ضمن جلسات ما سمي ب"الحوار الاجتماعي" حيث تم رفض أي نقاش حول الزيادة في الأجور قبل سنة 2011 خارج الزيادات التي أقرتها الحكومة بشكل انفرادي خلال جولة أبريل المنصرم، ورفض أي نقاش حول مراجعة نظام الترقية قبل سنة 2010 .

يقرر إضرابات وطنية أيام:

الخميس 20 والجمعة 21 نونبر 2008
الخميس 4 والجمعـــة 5 دجنبر 2008

يسجل أن الغائب الأكبر من ماسمي بالحوار الاجتماعي هو قطاع الجماعات المحلية الذي يعرف توترات متعددة جراء مطالب عادلة ومشروعة

يطالب بالتراجع عن قرار إلغاء التعويض الخاص ورفع قيمته إلى مبلغ 900 درهم شهريا

تحت شعار: "**نضال متواصل ومستمر حتى تحقيق المطالب الحقيقية للشغيلة الجماعية**"، انعقد يوم السبت 8 نونبر 2008 بالمقر المركزي للمنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط، إجتماع المجلس الوطني للمنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية الذي افتتح أشغاله بقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الطبقة العاملة وشهداء الوطن وعلى أرواح ضحايا الفياضانات ضحايا الإهمال الحكومي المتمثل في المخلفات الكارثية للفيضانات التي عرفتها بلادنا عقب التساقطات الأخيرة، والتي فضحت سياسة الترقيع وتقصير المسؤولين وعبرت بالأساس عن طبيعة التلاعبات التي طالت وما تزال تدبير المال العام وعدم مراعاة الشروط القانونية في إعداد البنيات التحتية ومشاريع التجهيز وغياب المحاسبة.

بعد ذلك تناول الكلمة الأخ عبد العزيز علوي امراني عضو المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل تطرق فيها بالتحليل والدرس للأزمة المالية وتداعياتها على اقتصاديات الدول النامية واعتبرها مؤشرا قويا على فشل النظام النيوليبرالي المتوحش مما يستوجب تمثين الجبهة الاجتماعية في مختلف مستوياتها من أجل عولمة إجتماعية بديلة، ودعم كفاح الشعوب والقوى التحررية عبر العالم ضد ويلات العولمة الليبرالية المتوحشة وضد الهيمنة الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وأحاط علما أعضاء المجلس الوطني حول تطورات ملف الوحدة الترابية واعتبر أن مشروع القانون المالي الحالي لم يأت بأي جديد بل هو استمرار لنفس المقاربات السياسية اللاشعبية التي تسمح بتفويت أهم القطاعات الاستراتيجية الحيوية والثروات الوطنية فباستثناء التخفيضات الهزيلة المرتقبة على الضريبة على الدخل لدى بعض الفئات، لم نلمس أي اجراء يتجاوب مع مطالب الطبقة العاملة المغربية.

كما إستمع المجلس الوطني إلى عرض المكتب الوطني الذي ألقاه الأخ الكاتب العام محمد النحيلي الذي تطرق للسياق العام الذي يلتئم فيه المجلس والذي يتميز باستمرار الهجوم النيوليبرالي على باقي مكاسب الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية والذي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويتجلى ذلك في تسليع الخدمات العمومية والعزم على إلغاء نظام دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية الواسعة الاستهلاك، وتنامي نسبة البطالة، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وذلك باستمرار الزيادات في بعض المواد الأساسية واستفحال الغلاء وغلاء فواتير الماء والكهرباء، وتردي الخدمات الصحية وضرب مجانية العلاج، وكذا تخريب المدرسة العمومية وإثقال كاهل المواطنين بالساعات الإضافية، واستمرار بؤر الفساد وسوء تدبير الشأن المحلي في مجموعة من الجماعات المحلية...

كما توقف عرض المكتب الوطني على ماسمي بـ"الحوار الاجتماعي" ووصفه بالحوار الفلكلوري وجلسات للاستماع الممعنة في المزيد من الإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة وتغييب مطالبها الحقيقية، حيث سجل أن الغائب الأكبر من هذه "المفاوضات" هو قطاع الجماعات المحلية الذي يعرف توترات متعددة جراء مطالب عادلة ومشروعة خاضت من أجلها موظفات وموظفي الجماعات المحلية نضالات متعددة تجاوزت العقد من الزمن وهو ما يؤكد على استمرار غياب الإرادة السياسية في مأسسة حوار اجتماعي حقيقي مع مختلف الأطراف الاجتماعية المعنية دون إقصاء أو تهميش، واستمرار النظرة الدونية والتمييز السلبي لشغيلة قطاع الجماعات المحلية.

وعلى المستوى القطاعي، عبر العرض على أن أوضاع شغيلة الجماعات المحلية تزداد تفاقما واستفحالا مع تمادي المسؤولين في تجاهل مطالبها الأساسية والملحة التي كانت موضوع نضالات وحوارات متعددة، ووقف بوجه خاص على الحالة المتردية التي يوجد عليها العاملين بقطاع الجماعات المحلية من جراء السياسة الحكومية المتسمة بالتمييز والتفاضل بينهم وبين باقي القطاعات وهو ما يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين الموظفين أبناء الوطن الواحد، ويؤكد استمرار الحكومة المغربية ووزارة الداخلية في تنكرها لإحدى أهم فئة من موظفي الدولة التي يرجع إليها الفضل في وضع اللبنات الأولى لإرساء أسس اللامركزية والديمقراطية المحلية باعتبارهما الرافعة الصلبة والحلقة الرئيسية في المسلسل التنموي لبلادنا وركيزة أساسية لبناء مغرب المستقبل.

واستغرب المجلس الوطني إقصاء موظفات وموظفي الجماعات المحلية من النقاش المفتوح حول إقرار تعويض عن العمل بالمناطق النائية والعالم القروي لفائدة موظفي وموظفات قطاع التعليم والصحة والعدل حيث أكد المجلس الوطني على ضرورة تمتيع موظفات وموظفي الجماعات المحلية بهذا التعويض باعتبار أن الإدارة الترابية أساسية ورئيسية في كل تقطيع ترابي وفي مختلف أنحاء الوطن، والخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية تدخل ضمن نفس الخدمات الأساسية التي تقدمها الأطر الصحية والتعليمية.

وبناء على المواقف والتحليلات السالفة الذكر، فإن المجلس الوطني للمنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية العضو في المنظمة الديمقراطية للشغل Odt:

على المستوى الوطني:

- **يتشبث** بالوحدة الترابية للبلاد ويعتبر مشروع الحكم الذاتي بادرة جد متقدمة لفض النزاع المفتعل حول أقاليمنا الصحراوية، كما يتشبث باسترجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر.
- **يجدد** تضامنه مع كافة منكوبي هذه الكارثة وترحمه على أرواح الضحايا، ويقدم تعازيه الحارة للأسر المصابة، ويحيي شجاعة وإقدام موظفات وموظفي الجماعات المحلية الذين يعملون رغم صعوبة الوضع من أجل استمرار خدمات الإدارة الترابية.
- **يؤكد** على المطلب المركزي للمنظمة بضرورة إقرار زيادة في الراتب الأساسي للأجور بنسبة 30 في المائة وفي حدها الأدنى إلى 3000 درهما وإقرار ترقية استثنائية منذ 2003 وإعادة النظر في مرسومي الترقية 33 في المائة بدل 25 في المائة ومسطرة التنقيط.

على المستوى القطاعي:

- **يــدق** من جديد ناقوس الخطر تجاه ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية بقطاع الجماعات المحلية، ويتوجهان إلى كل الشرفاء من هيئات نقابية، سياسية، إعلامية، جمعوية كي يساندوا ويدعموا معركة الشغيلة الجماعية في مواجهة مخطط التهميش والإقصاء والتفكيك الذي يطالها.
- **يعلن** عن شنه إضرابات وطنية أيام: **الخميس 20 والجمعة 21 نونبر 2008** و**الخميس 04 والجمعة 05 دجنبر 2008** ، ويخول للمكتب الوطني صلاحية تدبير المرحلة واتخاذ كل الإجراءات والأساليب النضالية المناسبة للمحطات المقبلة.
- **يدعو** كافة موظفي وموظفات الجماعات المحلية إلى المزيد من التعبئة والتضامن والنضال ضد كافة الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات النقابية والترجعات المتوالية عن المكتسبات، والاستعداد لخوض جميع الأشكال النضالية صونا للحقوق ودفاعا عن الكرامة.
- **يجدد** تأكيده على ضرورة تكثيف الجهود ورص الصفوف والوحدة النضالية من أجل بناء حركة نقابية كفاحية حقيقية وتأهيلها بهدف مواجهة مختلف التحديات المطروحة.
- **يدين** كل المؤامرات التي تستهدف الأطر النقابية وسياسة طبخ الملفات، ويؤكد للجميع أن المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية درعا واقيا لفضحها، والحجرة الشماء التي تتكسر عليها كل المحاولات اليائسة الرامية للنيل من سمعة مناضليها، ويهنئ بالمناسبة الأخ رشيد لشكر عضو المكتب الوطني والكاتب الإقليمي بقلعة السراغنة وكل المناضلات والمناضلين على كشفهم لخيوط المؤامرة التي استهدفته وانتصارهم في معركة الكرامة والمواطنة .
- **يدعو** الحكومة المغربية ووزارة الداخلية لفتح حوار جدي ومسؤول يفضي لنتائج ملموسة على قاعدة المطالب الحقيقية لشغيلة الجماعية والتي تتلخص أهمها فيما يلي:
  - **توفير** الجو السليم للممارسة النقابية وإلغاء جميع القوانين والمراسيم التي تحول دون تمكين الشغيلة الجماعية من ممارسة حقوقها الدستورية سواء المتعلقة باحترام الحريات النقابية وبممارسة الحق النقابي لكافة فئات الموظفين والأعوان، بدءا بإلغاء الفصول التي تحد من ممارسة هذا الحق والمصادقة على الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87 و151 لمنظمة العمل الدولية وملائمة التشريعات الوطنية معهما ومع الاتفاقية 135 المصادق عليها وبالإرجاع الفوري لكافة المطرودين لأسباب نقابية، أو المتعلقة بالحقوق السياسية المرتبطة بحذف حالة منع انتخاب مستخدمي الجماعة الحضرية أو القروية والعاملين فيها في مجلس الجماعة الحضرية أو القروية الواردة في المادة 202 من مدونة الانتخابات، وتمتيعهم بحقهم الدستوري، دون قيد أو شرط؛
  - **تمتيع** موظفي وموظفات الجماعات المحلية بتعويض عن العمل في المناطق النائية والعالم القروي؛
  - **إلغاء** جميع أشكال التمييز غير المبرر بين الوظيفة العمومية والجماعية ، إقرار نظام جديد للتعويضات يساعد على تحسين الوضعية المادية للشغيلة الجماعية ويصون قدرتها الشرائية؛
  - **حذف** تسمية التعويض عن الأشغال الشاقة والملوثة لما تخلفه من عنف رمزي ومعنوي في نفوس الشغيلة وتعويضه باسم آخر يصون كرامة الموظف وتعميم الاستفادة منه على جميع الفئات؛
  - **التراجع** عن قرار إلغاء التعويض الخاص ورفع قيمته إلى مبلغ 900 درهم شهريا؛
  - **إقــرار** نظام أساسي خاص بالشغيلة الجماعية يراعي خصوصيتها ويصون حقوقها ومكتسباتها ويحقق مطالبها؛
  - **الإسراع** بتسوية وضعية المجازين غير المدمجين في السلم 10 دون قيد أو شرط ؛
  - **الانكباب** على تسوية وضعية جميع الموظفات والموظفين المرتبين في سلاليم لا تتناسب والشواهد المحصل عليها (التأهيل المهني، التقني، التقني المتخصص، DEUG..)؛
  - **المراجعة** الفورية للوضعية النظامية لمسيري الأوراش والرسامين، أعوان المصلحة الممتازون، الأعوان العموميون خارج الصنف؛
  - **إدمــاج** جميع عمال الإنعاش الوطني في الأسلاك الإدارية وحذف وضعية الإنعاش الوطني؛
  - **تنظيــم** جدولة سنوية وقارة لمباريات الكفاءة المهنية لكل الفئات: الأعوان، الكتاب، التقنيون، المحررون...
  - **الإفراج** عن نتائج الترقية الداخلية المجمدة بمديرية الجماعات المحلية منذ 2003؛
  - **الإسراع** بترسيم الأعوان المياومين والمؤقتين الذين استوفوا الشروط في السلالم التي تخولها لهم مستوياتهم سواء الشواهد الدراسية أو الشواهد المهنية، مع تقليص مدة الترسيم؛
  - **إحــداث** مؤسسة وطنية للأعمال الاجتماعية مع ضرورة إشراك كافة المعنيين والمتدخلين لوضع التصور العام لإطارها القانوني والمادي لتشمل الوعاء البشري المعني بخدماتها؛
  - **إدمــاج** المتصرفين المساعدين المتعاقدين بالجماعات المحلية.

والمجلس الوطني للمنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية Odt، إذ يسجل بارتياح تفاعل الشغيلة الجماعية مع مبادئ ومرتكزات ومواقف منظمتنا النقابية وانخراطها الواعي والمسؤول في جميع المحطات النضالية، فإنه يدعو مجددا كافة المناضلات والمناضلين والموظفين بالجماعات المحلية (مجالس العمالات والأقاليم، الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس الجهات، والولايات والعمالات والباشويات...) إلى التعبئة الشاملة والانخراط الواعي والمسؤول لإنجاح الإضرابين الوطنيين ليومي الخميس 20 والجمعة 21 نونبر 2008 ويومي الخميس 4 والجمعــة 5 دجنبر 2008، والاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية من أجل الدفاع عن حقوقنا العادلة والمشروعة، ويؤكد أن المنظمة الديمقراطية للشغل فضاء تقدمي، ديمقراطي ومستقل مفتوح في وجه كل الطاقات المؤمنة بالمقاومة والنضال كخيار لانتزاع مطالبنا وصون مكتسباتنا وكرامتنا.

عاشت نضالات الطبقة العاملـــة ، عاشت نضالات الشغيلة الجماعية،
عاشت المنظمة الديمقراطية للشغل: ديمقراطية، تقدمية، جماهيرية، مستقلة ووحدوية

الرباط، في 8 نونبر 2008
المجلس الوطني

قالوا ، كالوا

الحكومات تستغل الأزمة
لتعزيز الشركات المتعددة الجنسيات ورأس المال

.... إننا نعيش في وقت يعاني فيه العالم من عواقب الأزمة الاقتصادية الرأسمالية التي ضربت الولايات المتحدة و التي ألقت بظلالها على بلدان الاتحاد الأوروبي والعالم الرأسمالي كله. إن الأرقام مخيفة و تتحدث عن نفسها. ثلاث مائة وثمانين ألف عامل أمريكي وعاطل عن العمل فقدوا منازلهم فقط خلال شهر واحد لأنهم لم يتمكنوا من تسديد القروض المأخوذة من البنوك. و في سنة 2009، فإننا نقدر أن حوالي سبع مئة وخمسون مصرفا وشركة تأمين سوف تغلق في الولايات المتحدة وستنهار صناعة السيارات وصناعة المعادن. ولمواجهة هذه الحالة، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد قررا تخصيص مبلغ 3 تريليون يورو "لإنقاذ" المصارف والنظام كما يقولون .

أين وجدت حقا تلك الحكومات هذه المبالغ الضخمة من المال؟ ممن أخذوها؟ لماذا يقدمونها الآن للبنوك وشركات صناعة السيارات؟ ومن الواضح أن العديد من الحكومات تستغل الأزمة لتعزيز الشركات المتعددة الجنسيات ورأس المال .هناك اضطرابات دولية وأنشئت تحالفات دولية جديدة وزيادة التنافس بين الاحتكارات لأسواق جديدة تفاقم التناقضات داخل رأس المال. يوافق الآن أي كان على أنه وبسبب هذه الأزمة ستكون الولايات المتحدة الخاسر في الساحة الدولية.....

مقتطف من كلمة للرفيق جورج مافريكوس
الأمين العام للفيدرالية النقابية العالمية
خلال المؤتمر 25 لاتحاد عمال قبرص – بيو
22-20 نوفمبر 2008

تهنئة
إلى الأخ سعيد نافعي
بمناسبة
قدوم المولود الجديد آدم

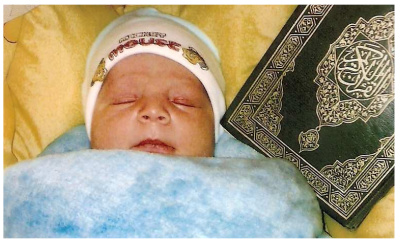

بكامل الفرحة والسرور تلقينا نبأ إزدياد مولود جديد لأخينا سعيد نافعي عضو المكتب التنفيذي والكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية، وبهذه المناسبة السعيدة يتقدم المكتب التنفيذي للمنظمة أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة مناضلات ومناضلي المنظمة الديمقراطية للشغل بتهانيه الحارة للأخ سعيد وأسرته الصغيرة والكبيرة متمنيا دوام الصحة للجميع وان يتربى في احضان والديه الدافئة وان يجعله من مواليد الخير والسعادة.

أي حوار اجتماعي يستحضر كافة الفئات المهمشة؟

في الصورة "العوينة" صديق الجميع، تستمتع بالحديث معه بروح دعابته، وخفة دمه، لم تفلح السنون وقساوة الزمن من النيل من ابتسامته، بالرغم من أسنان فكه المندثرة كاندثار الوعود والأماني التي بشرت لها مختلف الحكومات المتعاقبة، فمنذ صغر سن العوينة وهو ماسح للأحذية، فمتى تتفضل حكومتنا في استحضار مطالب ماسحي الأحذية وخاصة لتحقيق حياة كريمة وعيش أفضل، فالعيب ليس في المهنة التي نكن لها كل التقدير والاحترام، ولكن العيب في استمرار سياسة التهميش واللامبالاة، فعن أي حوار اجتماعي يتحدثون في الوقت الذي نجد فيه العديد من المهمشين وضمنهم المعطلين غائبين عن جدول اهتمام مسؤولينا وحواريهم؟.

بيان مساندة وتضامن مع جريدة المساء

تلقينا في المنظمة الديمقراطية للشغل باستغراب كبير الحكم القاسي والمبالغ فيه الصادر عن محكمة الاستيئاف في حق جريدة "المساء" والقاضي بتغريمها مبلغا ماليا خياليا حدد في أزيد من **600** مليون سنتيم.

والمنظمة الديمقراطية للشغل انطلاقا من مواقفها المبدئية في دعم حرية الصحافة وحق التعبير ومساندة الصحافة المستقلة التي كانت دائما إلى جانب القضايا العادلة للطبقة العاملة وعموم المستضعفين، فإنها تعلن تضامنها المطلق واللامشروط مع جريدة "المساء" ورفضها لكل الأساليب والممارسات والقرارات والأحكام الجائرة الرامية إلى إسكات صوت الحقيقة وتكبيل الأقلام الصحافية أو الحد من حرية التعبير والنشر.

لذا، ندعو كل الديمقراطيين والأصوات الشريفة لمناصرة جريدة "المساء" ودعمها في محنتها ومواجهة كل الأساليب والمناورات الرامية إلى مصادرة الصحف وإيقافها عبر أحكام جائرة لكون الصحافة المستقلة أضحت اليوم في خط الدفاع الأول عن الحريات والحقوق الأساسية، وكشف بؤر الفساد والمفسدين، كما ندعو إلى الاستمرار في النضال من أجل حرية الصحافة وحرية التعبير التي دفع من أجلها مناضلون شرفاء الثمن غاليا.

حرر بالرباط في 4 نونبر 2008

المكتب التنفيذي

بلاغ تضامني مع مناضلات ومناضلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في إضرابهم عن الطعام دفاعا عن حقهم في الشغل

يخوض مناضلو ومناضلات فرع الرباط للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، إضرابا مفتوحا عن الطعام بمقر أطاك – المغرب، احتجاجا على التماطل، التسويف، اللامبالاة والتهيئس الذي ينهجه المسؤولون عن ملف التشغيل محليا، - حسب بلاغ صادر عن مكتب فرع الجمعية توصلت المنظمة بنسخة منه-، وذلك منذ يوم الخميس 27 نونبر 2008، يوازيه اعتصاما أمام مقر ولاية الرباط، سلا، زمور، زعير.

وبناء عليه، يعلن المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل Odt بالرباط، تضامنه اللامشروط مع مناضلات ومناضلي فرع الرباط للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ويؤكد على حقهم في الشغل والعيش الكريم، كما يدعو السلطات المحلية ومجلس بلدية مدينة الرباط، للتدخل العاجل وتخصيص مناصب مالية لتوظيفهم لحل هذا المشكل المجمد منذ انتخاب الهيئات المحلية: (مجلس بلدية مدينة الرباط، مجلس عمالة الرباط، ومجلس جهة الرباط، سلا، زمور، زعير) ، مع العلم أنه يتم توظيف العشرات سنويا دون معايير مضبوطة تضمن حق المساواة في التوظيف.

الرباط، في: 27 نونبر 2008

المكتب التنفيذي

العيون

شطط وتعسف في حق الأخ رشيد أبدار الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للفوسفاط / فوسبوكراع

تعرض الأخ رشيد أبدار الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للفوسفاط / فوسبوكراع، يوم 25 نونبر 2008، من طرف بعض المسؤولين وضمنهم رئيس قسم الاستخراج بشركة فوسبوكراع للتهديد والترهيب، واعتبر المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل ذلك، في بيان صادر عنه تجاوزا خطيرا مس شروط احترام الممارسة النقابية، وصون كرامة المسؤولين النقابيين وحمايتهم من كل شطط وتعسف، منددا ومستنكرا في نفس الوقت السلوك اللامسؤول الذي تعامل به رئيس قسم الاستخراج ببوكراع في حق المناضل أبدار رشيد، الذي قام بواجبه في السهر على مطالب الشغيلة الفوسفاطية ويعتبره سلوكا استفزازيا مجانيا وتحطيما للكرامة الإنسانية، وتسوية لحسابات صغيرة.

المنظمة الديمقراطية للتعليم تسائل الوضع التعليمي بوزان

لا مصلحة تعلو فوق مصلحة الشغيلة التعليمية

بعد سلسلة من المشاورات بين العديد من مناضلي الشغيلة التعليمية على مستوى وزان والدائرة بحثا عن ثقب يستنشقون عبره ومن خلاله نسيما عليلا يفتح آفاق استرجاع الشغيلة التعليمية لروح المبادرة النضالية، وإعطاء الحركة النقابية محليا نفسا جديدا بعد أن ضجرت هذه الأخيرة من ممارسات"نقابية" دخيلة على المجتمع التعليمي، ومشوهة لصورته.بعد هذا السيل من المشاورات تشكلت لجنة تحضيرية للمنظمة الديمقراطية للتعليم(م-د-ش) ضمت إلى صفوفها ثلة من المناضلين النقابيين الشرفاء، وعقدت أول اجتماع لها صباح يوم الأحد 30 نونبر 2008 .

الاجتماع ذكر في البداية بالمواقف الثابتة للمنظمة الديمقراطية للتعليم من مختلف القضايا القطاعية والوطنية والقومية والدولية، كما تناول ظروف وملابسات الدخول المدرسي على مستوى وزان والدائرة، وذلك بناء على التقارير الكتابية المدققة الواردة على اللجنة التحضيرية من مناضلي المنظمة بالمدينة والقرى التابعة، وسجلت تدهور البنية التحتية لجل للمؤسسات التعليمية إلى الحد الذي يحط بكرامة المدرسين والمدرسات والتلاميذ، بالاظافة إلى افتقارها للتجهيزات الضرورية والوسائل التعليمية الكافية. وتوقف المجتمعون على توسع رقعة الخصاص وتفاقمه ليشمل الأطر التربوية والإدارية والأعوان مما أخر الدخول المدرسي، وعطل انطلاقته في أكثر من مؤسسة تعليمية، وحرم بالتالي مآت التلاميذ من الحق في الدراسة، وأثقل كاهل الإداريين والأعوان بمهام إضافية من دون أي تعويض مادي. مبرزين أن سوء تدبير الموارد البشرية راجع بالأساس إلى تغييب معايير ومقاييس شفافة تجعل قلب الشغيلة التعليمية يطمأن، متأسفين لدور بعض الفرقاء في توفير الحماية سواء بالصمت أو بخلق "معارك" مخدومة. كما ان استفحال ظاهرة الاكتضاض، وتعميم الأقسام المشتركة قسرا تخل بتكافؤ الفرص بين التلاميذ، وترهق المدرسين والمدرسات. بالإضافة إلى التمادي في حذف التفويج، وإلغاء تدريس مادة الفلسفة من الجدع المشترك، وإلغاء بعض مواد التفتح، والتخفيض من الغلاف الزمني للحصص الدراسية لبعض المواد، واستفحال ظاهرة العنف المدرسي، وغياب الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية. كما أشاروا إلى تحويل موضوع الارتقاء بالجودة إلى شعار للاستهلاك، وذلك بإسناد تدريس بعض المواد لأساتذة ليس في اختصاصهم.

ودعت اللجنة التحضيرية لفرع المنظمة الديمقراطية للتعليم بوزان والدائرة تدعو كل من مدير الأكاديمية، والنائب الإقليمي إلى الانكباب بشكل مستعجل على المشاكل المطروحة التي صاحبت الدخول المدرسي، والإسراع بمعالجتها قبل أن ينفجر الوضع. كما وجهت نداءا إلى مختلف الفاعلين النقابيين والحقوقيين الشرفاء لمد قنوات التواصل بينهم على أرضية عنوانها العريض"لا مصلحة تعلو فوق مصلحة الشغيلة التعليمية" بعيدا عن أسطوانة التمثيلية، هذه التمثيلية التي يسائلها الواقع النقابي المحبوس وطنيا ومحليا.

في ندوة بالرباط نظمتها المنظمة الديمقراطية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب

تأميم جميع مصادر المياه بالمغرب

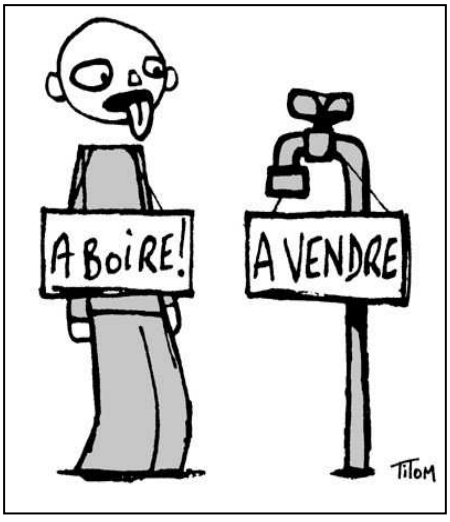

اعتبرت المنظمة الديمقراطية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، في ندوة نظمتها بالرباط، حول ضرورة توحيد وتأميم خدمات الماء في المغرب، إشكالية توفير الماء وتوزيعه العادل على جميع المغاربة وبأثمنة معقولة وعبر مختلف جغرافيات تواجدهم أصبح حلها مستعجلا أكثر من أي وقت مضى نظرا لما لهذه المادة الحيوية من انعكاس مباشر على صحة الإنسان واستقراره وظروف لائقة للعيش.

كما أعرب المنظمون على أن سياسة تفويت تدبير الماء الصالح للشرب للقطاع الخاص فقد أثبتت فشلها الدريع عبر العالم حيث إن العديد من الدول قد قامت بتأميم خدمات المياه.

كما توقفت الندوة على المحسوبية والفساد والفوضى التي يتخبط في قطاع الماء بالمغرب نتيجة تتعدد مصادره والتي تتوزع عبر عدة مصالح مختلفة (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وزارة الداخلية، صندوق الإيداع والتدبير والخواص) وخلصت أشغال الندوة إلى ضرورة مركزة جميع مصادر المياه في مؤسسة عمومية واحدة قوية والاهتمام بالعنصر البشري مع تخفيض الثمن بالنسبة للمواطنين وذلك لن يتأتى إلا بتأميم جميع مصادر المياه بالمغرب من عيون معدنية وحامات وغيرها من اجل إيجاد مداخيل أخرى تجعل من الممكن تخفيض ثمن الماء .

مناضلين في البال

ذكرى استشهاد فرحات حشاد

بقلم: مبروك صالح المناعي

كان يكرر شعاره المعروف: «التضحية أساس النجاح» رحمه الله رحمة واسعة انه المناضل الوطني، القائد النقابي، الزعيم السياسي، المصلح الاجتماعي، ذو شهرة عالمية، انه ابن تونس البار البطل الشجاع فرحات حشاد الذي استشهد في مثل هذا اليوم في 5 ديسمبر 1952 وعمره لم يتجاوز التاسعة والثلاثين فاليوم نقف وقفة إجلال في الذكرى السادسة والخمسين لاستشهاده.

إنها محطة من محطات تاريخنا النضالي المجيد من أجل الحرية والكرامة في مقاومة الظلم بمقاومة الاستعمار الغاشم حيث كان حشاد في مقدمة الكفاح من أجل استقلال تونس ويعد من الزعماء الكبار في العالم مثل غاندي ونهرو وتيتو وعبد الناصر.

شخصية فرحات ناتجة عن البيئة الاجتماعية والأسرية التي تربّى فيها بالحياة الجزيرية حيث المناخ الصعب والظروف الشديدة، من جراء ذلك كانت الهجرة من قرقنة الى صفاقس فحشاد هو أحد المهاجرين الذين أحبوا المدن اذا تنقل إلى صفاقس ثم إلى سوسة ثم إلى تونس.

تربى فرحات في أسرة فاضلة كان والده بحارا محدود الرزق بقرية العبّاسية، تعلم منذ طفولته ففهم معاناة الكادحين من أفواه عمّال الملاّحة في الشركة الاستعمارية التي كان العمل فيها بمثابة الأشغال الشاقة.

ناضل فرحات نقابيا وسياسيا من أجل الكرامة والحرية واهتم بكل الفئات الاجتماعية فجمع التبرعات لاطعام الفقراء في سنوات المجاعة والحرب كما اهتم بالقضية الفلسطينية حيث تعامل معها بوضوح واقترنت مسيرته بمسيرة الزعيم الكبير الهادي شاكر رحمه الله فهو ابن موطنه وزميله في الكفاح ونظيره في الاستشهاد اذ اغتيل شاكر قب أن ينقضي الحول في 13 سبتمبر 1953.

مرّ حشاد في مسيرة حياته بثلاث مراحل:

1) من 1914 الى 1930 بقرقنة: طفولته وتعليمه ونيله الشهادة الابتدائية فانقطاعه عن التعليم ومساعدة والده في عمل البحر
2) بعد 1930 هاجر من قرقنة الى صفاقس في شغل مؤقت ثم بسوسة موظف بشركة النقل بالساحل ثم عودة الى صفاقس في تجربة النضال النقابي بانغماس وحماس نادرين.
3) بعد 1940 قائد ومؤسس وزعيم من أجل التحرر الوطني والاجتماعي الى يوم استشهاده في 5 ديسمبر 1952.

نجح حشاد في تعميق المسار الذي رسمه الزعيم المناضل محمد علي الحامي فدخل المد الأممي من خلال غرس النضال الوطني في أصوله العربية والاسلامية وخاصة المغاربية وتتلخص نظريته في ثلاثة شعارات:

1) الربط الكامل بين النضالين الوطني والاجتماعي وبالتالي بين التحرر والكرامة
2) الربط الكامل بين وطنية المنظمة ومداها المغاربي والعربي فانتخب في واشنطن في 1951 ممثلا للنقابات العربية والافريقية
3) الربط الكامل بين وطنية المنظمة وبعدها العالمي والانساني، فسارع بالانتماء الى المنظمة العالمية للنقابات الحرة.

وطوّر عمله النقابي بنجاحه في ثلاث محطات:

1) 9 نوفمبر 1944 حقق أكبر انجاز نقابي وطني إذ نجح في تأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب
2) ماي 1945 تواصل نجاحه فأسس النقابات المستقلة بالشمال بتونس العاصمة
3) 20 جانفي 1946 أعظم حدث في تاريخ العمل النقابي والسياسي حيث وقق في بعث الاتحاد العام التونسي للشغل بتوحيد اتحادي الجنوب والشمال المستقلين والدخول بالبلاد في مرحلة جديدة من النضال.

ودخل حشاد معركة حاسمة مثلت منعرجا كاملا في تاريخ الحركة الوطنية تتابعت في ثلاث مراحل:

1) أعطى تعليماته باعلان الإضراب العام في 5 أوت 1947 انطلاقا من صفاقس بقيادة رفيقه الحبيب عاشور وانقض المستعمر على المضربين حيث استشهد ثلاثون وجرح العشرات.
2) واقعة النفيضة في 20 نوفمبر 1950 حيث كانت مواجهة وطنية بطولية للاستعمار استشهد فيها المواطنون حيث تسلل حشاد الى داخل النفيضة رغم منعه من قبل الجندرمة وقام بتأبين الشهداء بنفسه وأقسم بدمهم أن لا يستسلم ما دام في صدره نفس وفي قلبه نبض حياة.
3) ابّن الملك الشهيد المناضل الوطني المنصف باي الذي مات في ظروف غامضة سنة 1948 حيث كان خطاب حشاد درسا للعابثين بالقضية الوطنية فحذر الاستعمار وأذنابه من الاستخفاف بالشعب، وتعاون مع الحزب الحر الدستوري التونسي من أجل تونس وعزتها فوجد فيه رئيس الحزب عند نفيه من يقود البلاد في النضالين الاجتماعي والسياسي.

وكانت رؤية حشاد الاستشرافية ترتكز في ثلاثة أبعاد

1) قضية تحرير تونس لا تتم الا بتحرير كامل المغرب العربي وأساسا الجزائر والمغرب.
2) التوجه الشيوعي لا يمثل في حد ذاته خلاصا من محنة الاستعمار.
3) التعويل على الذات لخدمة الذات

انطلق حشاد من المحلية الى العالمية وراهن على المبادئ التي كان يدعو اليها «نيلسون» انطلاقا من الولايات المتحدة لدعم حركات التحرر في العالم فكانت رحلات حشاد الى فرنسا وأمريكا مكسبا حقيقيا في تاريخ الحركة الوطنية.

وتمكن حشاد بفضل نبوغه من طرح قضية الشعب بأكمله من اعلى منابر الهياكل الدولية وتمكن بفضل رحلاته الى الولايات المتحدة سواء بمفرده او عندما استدعى رئيس الحزب ليصاحبه لادراج القضية الوطنية بين قضايا التحرر في العالم في كل الهيئات الأممية فالتقى صوت اتحاد الشغل بايالة تونس بالشعارات التي كان ينادي بها مناضلو الأحزاب اليسارية والقوى التقدمية في الغرب بأكمله وتكفي العودة الى اللوائح الأولى للاتحاد العام التونسي للشغل التي وافق عليها حشاد عندما كان أمينا عاما حتى نفهم سرعة الحسم في تصفيته جسديا ليكون ذلك بداية لتصفية البذور التي زرعها من روحه دفاعا عن الحق ونبذ الاستغلال والقهر.

واختار حشاد ان يشق بالقضية الوطنية النفق الاعسر وهو تبني كل الأفكار التقدمية والنضالية من اجل التحرر والانعتاق لكن في كساء وطني وتحت رداء مغاربي وقومي بغطاء اممي يعطي للقضية الوطنية الدعم والسند ولا يترك مجالا للمستعمر للمس بخصوصية الشعب ومقومات هويته.

لذلك اتبع فرحات نهج الفداء ورأى ان كسب معركة تحرير البلاد لن تأتي على طبق من ذهب فاختار الشهادة عن وعي بقلب المؤمن الصادق.
كان حشاد زعيما حكيما فمن خصائصه انه تمسك بالشاشية التونسية ليتميز بها عن التركي بطربوشه وعن الافرنجي بقبعته.
انتبه المستعمر الى عبقرية حشاد والى اشعاعه وضاق ذرعا بتحركاته وعلى جمع الناس حوله فاتخذ قرار تصفيته.
ففي صباح الجمعة 5 ديسمبر 1952 اغتال المجرمون الاستعماريون زعيم العمال التونسيين وهو في نضاله من أجل الكادحين التونسيين من أجل الحرية والكرامة والتقدم، كان في طريقه من منزله بضاحية رادس الى تونس العاصمة بمفرده في سيارته.
فاليوم نقف وقفة اجلال للرجل الذي يمثل رمزا من رموز النضال من اجل التحرر وكسر قيود الاستغلال.
في هذه المحطة الخالدة يجب لفت نظر شبابنا الى هذا الرمز الوطني الذي كان يهتف باستمرار احبك يا شعب.
وعلى وسائل الاعلام الوطنية كلها تخصيص فقرات لاحياء هذه الذكرى الغالية وكم يسعدنا تكريم اسرة الزعيم الشهيد بكافة افرادها من اولاد الى احفاد
رحم الله فرحات حشاد شهيد الخضراء رحمة واسعة وأسكنه الفردوس وجازاه الله عنا وعن ذويه الأجر العميم.
(المصدر: جريدة "الصباح" (يومية – تونس) الصادرة يوم 5 ديسمبر 2008)

تنسيقية الرباط سلا تمارة
لمناهضة الغلاء وتدهور الخدمات العمومية

تشكيل لجنة متابعة محلية

انعقد يوم الأربعاء 03 دجنبر على الساعة السادسة مساء بالمقر المركزي للمنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط الجمع العام لتنسيقية الرباط سلا تمارة، وقد تم خلال هذا الجمع قراءة تقرير حول عمل التنسيقية المحلية منذ الجمع العام السابق أي 31 يناير 2008 الى حدود اليوم، وقد حضر هذا الجمع العام كل من:

- أطاك المغرب فرع الرباط
- الحزب الاشتراكي الموحد فرعي أكدال وحسان
- الاتحاد النقابي المحلي للمنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط
- الكتابة الإقليمية للحزب الاشتراكـــــــي بالرباط
- حركة الشباب الاشتراكي فرع الرباط
- أعضاء لجنة المتابعة المحلية وبعض المناضلين العاملين داخل التنسيقية المحلية.

بعد ذلك تمت قراءة مشروع مقرر تنظيمي للتنسيقية المحلية، ليفتح النقاش بعد ذلك حول التقرير والمقرر التنظيمي وكذا أفاق عمل التنسيقية المحلية والمشاكل التنظيمية التي لازالت تعترضها حيث تم تعميق النقاش وجمع كافة المقترحات الخاصة بالمستوى النضالي والمستوى التنظيمي،
وفي الختام تم تشكيل لجنة متابعة محلية على أساس إمكانية التحاق أعضاء آخرين إذا عبروا عن استعدادهم لذلك.

لجنة المتابعة المحلية

كاريكاتور

التضامن النقابي، أساس قيام المجتمع الإنساني الديمقراطي

" محطة تونس، نموذجا"

من إنجاز: عبد السلام بن ابراهيم/ تونس

شهدت جهة قفصة، أهم منطقة منجمية بتونس سنة 2008، على غرار العديد من الأقطار العربية والإفريقية، احتجاجات شعبية سلمية للتنديد بالسياسات اللاشعبية المنتهجة من طرف الحاكمين.

وتشترك هذه الاحتجاجات العفوية لسكان قفصة مع باقي الأقطار في مطالب اجتماعية مشروعة، تتمثل بالخصوص في في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتوفير الخدمات العمومية وفرص الشغل..، من أجل تأمين العيش الكريم للمواطن.

وتتمثل واقعة تونس، بالخصوص، في انطلاق التحركات السلمية لسكان الحوض المنجمي ضد التهميش والإقصاء والتفقير وسط تصاعد قمع السلطة للسكان، وفي ظل تعتيم إعلامي مشبوه وتشويه مقصود من بعض الأطراف، حسب تعبير البيان الصادر يوم 16 غشت 2008 عن النقابة العامة للتعليم الثانوي المنضوية تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل.

فخلال شهريناير2008، بادر نقابيين من أبناء المنطقة إلى تأطير هذه التحركات الشعبية بهدف الحفاظ على طابعها السلمي، وبعد أيام قليلة دعت السلطة إلى تشكيل لجنة للتفاوض برئاسة النقابي **بشير العبيدي** وبعضوية **عادل الجيار وعدنان الحاجي** وغيرهم. وقد انطلقت في التفاوض ببوادر جدية وكادت أن تحقق نتائج ايجابية، قبل أن تنقلب عليها السلطة التي اختارت المعالجة الأمنية.

وفي شهر مارس 2008، تشكلت لجنة وطنية من مكونات المجتمع المدني لمساندة سكان الحوض المنجمي، حيث تم اختيار النقابي والحقوقي **مسعود الرمضاني** منسقا لها، وحددت هدفها في مساندة المطالب المشروعة لسكان الحوض المنجمي، ورفع التعتيم الإعلامي الذي تمارسه السلطة على احتجاجاتهم وتظاهراتهم السلمية.

لكن في بداية أبريل 2008، ستنقلب السلطة على الحل التفاوضي مفضلة اختيار الأسلوب الأمني، عن طريق:

- المحاصرة الأمنية لمدينة الرديف بمنطقة قفصة، وترويع السكان وإيقاف مجموعة من النقابيين والنشطاء بجهة الحوض المنجمي.
- في 7 أبريل 2008، سيتم اعتقال أعضاء لجنة التفاوض والعديد من النشطاء وسيحالون على المحاكم بالجهة.
- في 9 أبريل 2008، نظم سكان الحوض المنجمي مظاهرة سلمية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، بعد 24 ساعة من إيقافهم.
- في 6 ماي 2008، لقي الشاب **هشام بن جدو العلايمي** مصرعه إثر صعقة كهربائية، وقت قيامه باعتصام مع مجموعة من شباب المنطقة للمطالبة بالحق في الشغل، وسيتم توجيه اتهام لمسؤولين جهويين بقتله، أعقبه مصرع الشاب **الحفناوي المغزاوي** برصاصة في ظهره إثر مظاهرة سلمية أطلق فيها الرصاص الحي على المتظاهرين، وسقط فيها العشرات من الجرحى، ثم أعقبه بعد ذلك وفاة الشاب **عبد الخالق العمايدي** يوم 13 شتنبر 2008 في المستشفى متأثرا بجراحه.

- أواخرشهرماي 2008، انطلقت احتجاجات في مدينة فريانة، تم إخمادها بطريقة أمنية.
- بداية شهر يونيو 2008، تواصل التصعيد الأمني من قبل السلطة، وتمثل ذلك في:
- إيقاف العديد من نشطاء الحركة الاحتجاجية، حيث بلغ عددهم حتى هذا التاريخ قرابة 200 معتقل.
- المحاصرة الأمنية اللصيقة لمنسق اللجنة الوطنية لمساندة سكان الحوض المنجمي، النقابي والحقوقي **مسعود الرمضاني**.
- في 27 يوليوز2008، نظمت أمهات وزوجات وشقيقات المعتقلين وسكان الرديف مسيرة سلمية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، شاركت فيها الناشطة الحقوقية الأستاذة **زكية الضيفاوي**، باعتبارها مراسلة لصحيفة "مواطنون"، وتم اعتقالها مع مجموعة من الأساتذة ومعلم وعامل وصدر في حقهم حكم بالسجن النافذ يتراوح ما بين 6 و8 أشهر.

وبدعوة من الاتحاد التونسي للشغل، التأمت بتونس العاصمة يوم الأربعاء 3 دجنبر 2008 وفود نقابية من فرنسا والجزائر والمغرب، توجهت باكرا صبيحة الخميس 4 دجنبر 2008 رفقة الوفد التونسي نحو قفصة (حوالي 350 كلم عن تونس العاصمة)، لحضور أطوار جلسة محاكمة 38 معتقلا على خلفية الأحداث السلمية التي شهدتها المنطقة.

ويتشكل الوفد النقابي المغربي من كل من المنظمة الديمقراطية للشغل ممثلة بالأخ **عبد السلام بن ابراهيم** النائب الأول للكاتب العام، وممثل عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل. ولقد عاشت هذه الوفود المتضامنة مع المعتقلين خلال مدة تواجدها بتونس حالة إرهاب في ظل مراقبة أمنية متواصلة منذ وصولها إلى أرضية مطار تونس قرطاج وإلى حين مغادرتها للتراب التونسي. فيما انتشرت حواجز أمنية كثيفة ركزت على مراقبة وثائق الوفود المتنقلة بين تونس العاصمة وقفصة المحتضنة للمحاكمة، حيث تم منع نشطاء حقوقيين، خاصة في صف نساء الرابطة الحقوقية التونسية للنساء من الالتحاق بمكان المحاكمة.

وعاشت ساحة محكمة قفصة خلال محاكمة يوم الخميس 4 دجنبر 2008 حصارا مكثفا ومروعا من طرف مختلف أنواع الأمن، وتميزت هذه المحطة بالمراقبة الدقيقة واللصيقة لتحركات من تم السماح لهم بدخول قاعة المحكمة، والتي تمت بفضل تدخلات مسؤولي الاتحاد العام التونسي لدى مسؤولين كبار بالسلطة، حيث غصت قاعة المحكمة برجال الأمن من مختلف الرتب بالزي الرسمي وغير الرسمي بعدد، يفوق عدد الوفود النقابية وأسر المعتقلين، فيما تغيبت عن حضور المحاكمة وسائل الإعلام، باستثناء ممثلة عن الوكالة التونسية للأنباء، كجهاز رسمي.

ولقد تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من تعبئة ما يقارب مائة (100) محامي لمآزرة المعتقلين الماثلين أمام المحكمة والذي بلغ عددهم 38 معتقلا. وبفضل جرأة وكفاءة الأساتذة المحامين المتطوعين للدفاع عن المعتقلين وإيمانهم ببراءتهم من التهم الموجهة إليهم، لم تتمكن هيئة المحكمة من الشروع في تلاوة صك الاتهام وإصدار الأحكام الجاهزة في حق المتهمين.

واستمرت أطوار المحاكمة بمرافعات قوية للأستاذة المحامين لما يقارأكثر من 8 ساعات، وتوقفت بقرار من رئيس الجلسة للمشاورة حوالي الساعة 7 مساءا. وبعد حوالي ساعتين من المداولة، صدر الحكم بالسراح المؤقت لفائدة 8 متهمين، من ضمنهم نقابي واحد، فيما أبقي على استمرار 30 متهما رهن الاعتقال وتأخير الجلسة القادمة إلى 18 من دجنبر 2008.

وفي الأخير، وأمام ما تعيشه الحركة النقابية من حصار وتضييق على الحقوق والحريات النقابية، على مستوى أقطار المغرب العربي، بل حتى بالعديد من الدول الأوربية، ألا يحق التفكير في مرحلة أولى في خلق جبهة نقابية مغاربية لمواجهة كل المحاولات اليائسة للماسكين بزمام السلطة المدعومة من طرف الإمبريالية النيوليبرالية العالمية لإسكات صوت الطبقة العاملة وإيقاف نضالاتها واحتجاجاتها لتحقيق مطالب مشروعة، وافتعال كل الأسباب واستعمال كل الأساليب لمنع توحيد صفوفها ضد مد العولمة المتوحشة المستغلة للقوى العاملة والتسلط على خيرات وثروات الشعوب المستضعفة، ليتم بالتالي جمع شتات الحركة النقابية عالميا، في مرحلة ثانية، في قطب متراص قادر على خلخلة ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة ولعموم الجماهير الشعبية المقهورة والمكتوية بغلاء المعيشة وضعف الأجور واتساع البطالة في وجه حاملي الشهادات، على الخصوص، وانتفاء الخدمات العمومية، من صحة وتعليم وتكوين وسكن وما إلى ذلك، كمقومات رئيسية لتبرير وجود الدول والحكومات.

إنه نداء نابع من إيمان وقناعة المنظمة الديمقراطية للشغل بكل مناضلاتها ومناضليها، يتماشى وعمق مبادئ وأهداف تأسيسها وسر وجودها. فلنعمل جميعا، كنقابيين وفاعلين من مختلف المواقع والأقطار، مؤمنين بعدالة ومشروعية حقوق الشعوب في المواطنة الحقة والعيش الكريم في ظل مجتمع إنساني ديمقراطي، قوامه الحرية والكرامة والعدالة وحقوق الإنسان كقيم وثوابت كونية، لا تستقيم الحياة بدونها.

فلتعش الوحدة النقابية، وليعيش التضامن النقابي، ولتستمر المقاومة والنضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والعزة والكرامة الإنسانية، والمجد والخلود لشهداء الحركة النقابية والحركة التقدمية والديمقراطية.

بيان المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل

- ***تعبر عن تضامنها المطلق مع المناضلين والمسؤولين النقابيين المحكوم عليهم ظلما***
- ***تندد بالظروف التي تم الحكم فيها على النقابيين والمتنافية مع شروط المحاكمة العادلة***
- ***تطالب بالتعجيل بإطلاق سراح كافة المناضلات والمناضلين دون قيد أو شرط***
- ***تدعو جميع التنظيمات النقابية المغاربية إلى التحرك فورا قصد حل هذا المشكل***

تتابع المنظمة الديمقراطية للشغل منذ فترة بقلق شديد الأوضاع المتوترة في منطقة الرديف (قفصة) بتونس والتي بدأت أطوارها الأولى بالتضييق على العمل النقابي ومواجهة الأشكال النضالية المشروعة والحق في الاحتجاج السلمي بالعنف والقمع والتدخل الهمجي لقوات الأمن في حق المواطنين والنقابيين على السواء. وقد تطورت الأحداث لتصل حد اعتقال عدد من المناضلين والمسؤولين النقابيين (38 شخصا) بالحوض المنجمي قبل شهور ليتم تقديمهم أمام المحكمة الابتدائية بقفصة يوم الخميس الماضي في مهزلة قضائية افتقرت للشروط الدنيا للمحاكمة العادلة والمتمثلة في تعدد التجاوزات القانونية وعدم احترام أبسط الضوابط القانونية في إجراءات الإحالة وطبخ المحاضر والتهم الكيدية وغياب الشهود رغم مطالبة المحامين بحضورهم في الجلسة وتعرض الموقوفين للتعذيب أثناء التحقيق وعدم استجوابهم أثناء المحاكمة.

وقد جاءت الأحكام القاسية والصادرة في حق الموقوفين والتي تفاوتت بين سنتين وعشر سنوات نافذة كحلقة نهائية في مسلسل تم حبكه اعتمادا على المقاربة الأمنية لإسكات أصوات المواطنين والنقابيين الشرفاء الذين طالبوا بضرورة انكباب الجهات المسؤولة والمعنية بتسطير برامج تنموية حقيقية وحل مشكلة البطالة والحد من ظواهر الإقصاء والتهميش التي تعاني منها المنطقة.

وأمام التطورات الأخيرة والخطيرة التي عرفتها منطقة الرديف والحوض المنجمي تحديدا قرب مدينة قفصة، وباستحضار المحاكمة الصورية والظالمة للانتقام من المواطنين والنقابيين، وتأكيدا منها على احترام وتفعيل التوصيات والقرارات الصادرة عن المنتدى النقابي المغربي وكذا المنتدى الاجتماعي المغاربي المنعقد مؤخرا بالجديدة (المغرب)، فإن المنظمة الديمقراطية للشغل Odt :

تعبر عن تضامنها المطلق مع المواطنين والمسؤولين النقابيين بالحوض المنجمي بالرديف بجمهورية تونس؛

تستنكر ظروف الاعتقال والتعذيب والممارسات اللاإنسانية التي كان الموقوفون عرضة لها، وتندد بالظروف اللاقانونية التي جرت فيها المحاكمة؛

تطالب الجهات المسؤولة بالإطلاق الفوري لجميع الموقوفين دون قيد أو شرط وحفظ الملفات وإيقاف المتابعات، وكذا التعاطي الإيجابي المعتمد على المقاربة الاجتماعية لحل مختلف الملفات ومن ضمنها مطالب الشغيلة المنجمية؛

تدعو جميع التنظيمات النقابية المكونة للمنتدى النقابي المغاربي وأعضاء لجنة المتابعة للمنتدى الاجتماعي المغاربي إلى عقد لقاء عاجل قصد تدارس هذه التطورات في أفق توحيد المعركة النضالية من أجل المطالبة بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين ورد الاعتبار إليهم وتسطير برنامج عمل للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية بالمنطقة المغاربية؛

تدعو مختلف القطاعات العضو في المنظمة الديمقراطية للشغل إلى إصدار بيانات التضامن مع مناضلات ومناضلي الحوض المنجمي بمنطقة الرديف قرب قفصة بالجمهورية التونسية.

الرباط، في15 دجنبر 2008 المكتب التنفيذي